

## مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

الى محمد نور الدين بن محمد امين / سوري الجنسية / سائق / مجهول محل الإقامة .  
 يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الأحد الواقع ١٩٧٩/٥/٢٧ الساعة ٩ صباحاً للنظر في الدعوى  
 التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته .

## ملكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعوى المعالة  
 عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجريمة
فالح عبد الله كايد	صلح جزاء عمان	١٩٧٩/٦/٢٤	٩ صباحاً	جرائم
احمد عبد المجيد حسن	"	١٩٨٩/٦/٦	"	"
عدنان سليمان الروسان	"	١٩٧٩/٦/٣	"	"
عبد الحلق محمد بكر المزاري	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	"
فلاح عايد فلاح	"	١٩٧٩/٥/٣٦	"	"
حسن مصطفى همود	"	١٩٧٩/٥/٣٠	"	"
زكي صالح ابراهيم	"	١٩٧٩/٥/٢٩	"	"
عبد العظيم حموده	"	١٩٧٩/٦/٩	"	"
محمد مصطفى محمود ناصر	"	١٩٧٩/٦/٩	"	"
محمد عساف انطيط	"	١٩٧٩/٥/٢٩	"	"
عبد الكريم سليم عواد	صلح جزاء الزرقاء	١٩٧٩/٦/٢٨	"	شك
نواف ابراهيم البطاينه	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	جرائم/ شك
محمود محمد محمد الهاجري	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	شك بدون رصيد
احمد زايد عيد	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	جرائم
محمد يونس المندي	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	شك بدون رصيد
ضيف الله مساعده	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	"
احمد فاضل علي النجداري	"	١٩٧٩/٥/٣١	"	"
محمد علي عبد الرحيم زايد	"	١٩٧٩/٥/٢٨	"	صح
محمد امين خز هون	بداية جزاء الكرك	١٩٧٩/٥/٣١	"	التسبب بالايلاء
مصطفى محمد مصطفى البشير	صلح الطفيلة	١٩٧٩/٦/٦	"	"
عبد الحميد توفيق بجوش	"	١٩٧٩/٦/١٦	"	"
كرستوفر كات	"	١٩٧٩/٦/١٦	"	"

الجمهورية العربية السورية  
 للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الجمعة ٦ رجب سنة ١٣٩٩ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٩ م . العدد ٢٨٦٢

## الفرس

١١٠٩	قانون مؤقت رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٧٩	قانون صندوق الاسكان العسكري
١١١٦	قانون مؤقت رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧٩	قانون معدل لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين
١١١٨	نظام رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٩	النظام المالي للجامعة الاردنية
١١٣٢	نظام رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٧٩	نظام تشكيل محكمة شرعية في صويلح
١١٣٣	نظام رقم ( ٦٢ ) لسنة ١٩٧٩	نظام معدل لنظام المقاتل
١١٣٤	اتفاقية تنظيم النقل بالعبور ( الترانزيت ) بين دول الجامعة العربية	
١١٤٩	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١١٥٤	اعلان عن تاريخ بدء تنفيذ اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق	
١١٥٤	بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية هونغ كونغ	
	تصحيح خطأ	

## نحس الحسب للسلطة من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩

## قانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٧٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القيادة العامة	القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية
القوات المسلحة	القوات المسلحة الاردنية
القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من يفوضه خطياً بملك لغايات تطبيق احكام هذا القانون .
الصندوق	صندوق الاسكان العسكري المؤسس بمقتضى هذا القانون ،
المجلس	مجلس الاسكان الاعلى للصندوق .
الرئيس	رئيس المجلس .
المدير	مدير الصندوق .
المشترك	كل ضابط صف او فرد او موظف في القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني تكون خدمته خاضعة للتقاعد .
المستفيد	زوج او زوجة المشترك واولاده القاصرون ووالداه ان كانا محتاجين ولا معيل لهما سواء .

المادة ٣ - ينشأ في القوات الاردنية المسلحة صندوق يسمى ( صندوق الاسكان العسكري ) يرتبط بالقائد العام ويتولى تحقيق الاهداف والغايات والقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون ،

المادة ٤ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يهدف الصندوق الى تمكين المشترك من الحصول على قرض لغايات الاسكان سواء لاقامة سكن له او شراء سكن جاهز او انعام او توسيع سكن منشأ او قيد الانشاء وذلك ضمن الحدود ووفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥ - تتكون موارد الصندوق من :

أ - المبالغ التي تخصص للصندوق من مخصصات القوات المسلحة

ب - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها المشتركون .

ج - عوائد استثمار اموال الصندوق .

د - اي اموال ترد للصندوق من اي جهة كانت يوافق مجلس الوزراء على قبولها .

المادة ٦ - تودع اموال الصندوق بقرار من المجلس في بنك او أكثر من البنوك المرخصة في المملكة .

المادة ٧ - يقوم بادارة شؤون الصندوق وتنظيم اعماله مجلس اسكان اعلى ومدير وجهاز تنفيذي من الموظفين .

المادة ٨ - يتألف المجلس على النحو التالي :-

أ - القائد العام	رئيساً
ب - رئيس هيئة اركان القوات المسلحة	نائباً للرئيس
ج - مساعد رئيس هيئة الاركان لادارته	عضواً
د - مدير الامن العام	عضواً
هـ - مدير المخابرات العامة	عضواً
و - مدير الدفاع المدني	عضواً
ز - مدير الصندوق	عضواً
ح - مدير القضاء العسكري	عضواً
ط - ثلاثة ضباط يمينهم القائد العام لمدة ستة واحدة قابلة للتجديد	اعضاء

المادة ٩ - يتمتع المجلس بالصلاحيات التالية بالإضافة الى الصلاحيات الاخرى المخولة له بمقتضى احكام هذا القانون

أ - وضع وتقرير السياسة العامة للصندوق .

ب - مراقبة اموال الصندوق والاشراف على انفاقها وتعيين طرق وشروط استثمارها وفقاً لاحكام هذا القانون .

ج - مناقشة مشروع ميزانية الصندوق وقرارها .

د - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق وقرارها .

هـ - اعداد مشاريع الانظمة المتعلقة بالصندوق .

و - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن الصندوق .

ز - دراسة طلبات المشتركين للحصول على القروض من الصندوق واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ح - اي امور اخرى تستهدف تطوير الصندوق وتنمية امواله .

المادة ١٠- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه كلما دعت الحاجة الى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً اذا حضره ثلثا الاعضاء شريطة ان يكون الرئيس أو نائبه احدهم وتتخذ قرارات المجلس بالاجماع أو بأكثرية الاعضاء الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايله رئيس الجلسة

١. المادة ١١- أ - يعين المدير بقرار من القائد العام .

ب- يمارس المدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

- ١ - تطبيق السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها ؛
- ٢ - الاشراف على اعمال موظفي الصندوق والمستخدمين فيه .
- ٣ - الاشراف على الامور المالية والادارية المتعلقة بالصندوق ،
- ٤ - وضع مشروع الموازنة وتقديمه للمجلس .
- ٥ - اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق .
- ٦ - ممارسة اي صلاحيات ومسؤوليات اخرى يحولها اليه هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه او يفوضها اليه المجلس .

المادة ١٢- يشمل الجهاز التنفيذي جميع الموظفين والمستخدمين في الصندوق وتسري عليهم احكام القوانين والانظمة والوامر والتعليمات العسكرية المطبقة في القوات المسلحة الاردنية .

المادة ١٣- أ - يكون الاشتراك في الصندوق الزامياً لكل مشترك وذلك لقاء اشتراك شهري مقداره دينار واحد ولا ينتهي او ينقطع اشتراكه في الصندوق الا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- يغير المشترك الذي يرفع الى رتبة ضابط بين الاستمرار في الاشتراك في الصندوق او انسحابه ليبدأ اشتراكاً جديداً في صناديق الاسكان العسكرية الاخرى الخاصة بالضباط في القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني وحسب انظمتها وفي حالة انسحابه ترد له الاشتراكات التي دفعها للصندوق .

المادة ١٤- يقتطع بدل الاشتراك شهرياً من راتب المشترك من قبل الدائرة المالية للقوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني ويورد شهرياً للصندوق ويعتبر الجزء من الشهر لغايات الاشتراك بمثابة شهر كامل ويوقف اقتطاع بدل الاشتراك عند احالة المشترك على التقاعد او انتهاء خدمته لاي سبب من الاسباب .

المادة ١٥- أ - يحق للمشارك الانتفاع من اهداف الصندوق واعماله المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون اذا اتم مدة لا تقل عن ست عشر سنة خدمة فعلية .

ب- اذا انتهت الخدمة الفعلية لاي مشترك قبل اتمامه المدة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة فترد اليه المبالغ التي دفعها كبذل اشتراك ، اما اذا انتهت خدمته الفعلية بعد مضي المدة المقررة وقبل حصوله على القرض فيستمر اشتراكه في الصندوق والانتفاع من اهدافه اذا ابدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء خدمته ، وفي هذه الحالة يوقف اقتطاع بدل الاشتراك الشهري منه ، ولا يحق له استرداد المبالغ التي دفعها كبذل اشتراك وتزل من المبالغ المطلوبة منه للصندوق ، وفي حالة عدم رغبته الاستمرار في الانتفاع من اهداف الصندوق ، ترد له الاشتراكات التي دفعها .

المادة ١٦- تعطى القرض بقرار من المجلس ضمن الشروط التالية : -

- أ - ان يكون المشترك قد امضى مدة لا تقل عن ست عشرة سنة خدمة فعلية .
- ب- ان يكون الحد الاقصى للقرض ثلاثة الاف دينار وبدون فائدة .
- ج- ان يسدد القرض خلال المدة التي يقررها المجلس شريطة ان لا تزيد هذه المدة عن عشرين سنة .
- د - ان يمنح القرض للمشاركين حسب الاقدمية في الخدمة دون مراعاة للرتبة .

المادة ١٧- يفقد المشترك حقه في القرض في الحالات التالية : -

- أ - اذا احيل على التقاعد بناء على طلبه .
- ب- اذا لم يقدم تعهداً بعدم ترك الخدمة الفعلية لمدة ثلاث سنوات على الاقل بعد صدور قرار منحه القرض .
- ج- اذا رمج او سرح من الخدمة لارتكابه جناية او جنحة مما يحرم ضابط الصف والفرد والموظف من حقوقه التقاعدية بموجب احكام قوانين التقاعد المعمول بها في المملكة .

المادة ١٨- يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه للمشارك بعد تقديمه للوثائق التالية : -

- أ - سند تسجيل او تصرف يثبت ملكية المشترك المستقلة للارض اذا كان القرض لاقامة دار سكن له عليها ، وملكيته المستقلة للارض وما عليها من انشاءات اذا كان القرض لاكمال او توسيع دار السكن المقامة على الارض .
- ب- رخصة اقامة دار للسكن او اكمال او توسيع دار السكن القائمة على ان تكون صادرة من السلطات المختصة .

المادة ١٩- يدفع القرض الذي خصص لاي مشترك على النحو التالي : -

- أ - كامل قيمة القرض اذا كانت الغاية منه شراء دار سكن جاهزة بتلك القيمة واذا نقصت قيمة الدار عن ثلاثة الاف دينار فيعطى ما يساوي ثمنها فقط ، ويعتبر هذا المبلغ هو المقرر له كقرض والذي يمكنه الاستفادة منه بمقتضى هذا القانون .
- ب- كامل المبلغ المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون اذا كان القرض قد خصص للمشارك لابراء ذمته من دين لبنك الاسكان او اي مؤسسة اسكان اخرى سبق للمشارك ان استلقه لغايات بناء دار سكن له واذا نقصت قيمة الدين عن ثلاثة الاف دينار فيسدد عن المشترك قيمة الدين فقط ويعتبر هذا المبلغ هو المقرر له كقرض والذي يمكنه الاستفادة منه بمقتضى هذا القانون .
- ج- يتم دفع القرض على ثلاثة اقساط تحدد مواعيد دفعها وفقاً لمراسل العمل اذا كان القرض قد خصص للمشارك لاقامة دار سكن له على ان يباشر المشترك البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ دفع القسط الاول وان ينتهي من انشاء الدار خلال مدة لا تزيد على عشرة اشهر من تاريخ تسلمه القسط الاول ويجوز تمديد هذه المدة لشهرين ولمرة واحدة فقط اذا كانت هناك اسباب مشروعة للتأخير يفتح بها المجلس .

المادة ٢٠- لا يجوز للمشارك او خلفه الاستفادة استخدام القرض الذي حصل عليه من الصندوق او اي جزء منه في غير الأغراض والاعمال التي خصص له القرض من اجل القيام بها ، وللصندوق القيام بجميع اجراءات التحقيق والتفتيش التي يراها مناسبة للتأكد من التزام المشترك باحكام وشروط استخدام القرض .



المادة ٢١- أ - يبدأ تسديد القرض الذي دفع لاي مشترك لانشاء دارسكن له او لأكال توسيع دار السكن التي يملكها اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء اعمال انشاء او اكال او توسيع دار السكن وعلى اقساط شهرية متساوية حتى السداد التام ويبدأ تسديد القرض الذي دفع لاي مشترك لشراء دارسكن جاهزة له او لتسديد دين استلفه من بنك الاسكان او من اي مؤسسة اسكان اخرى لبناء دارسكن له اعتباراً من الشهر التالي لنقل ملكية الدار للمشارك وتسجيلها باسمه او اعتباراً من الشهر التالي لبراءة ذمته من دين اسكان حسب مقتضى الحال وعلى اقساط شهرية متساوية حتى السداد التام

ب- لا يجوز للمشارك او خلفه المستفيد بيع او رهن دار السكن التي انشأها او أكلها او وسعها او اشتراها بقيمة القرض او بأي جزء منه الا بعد تسديد كامل قيمة القرض للصندوق .

ج- لا يجوز للمشارك او خلفه المستفيد تأجير اي عقار استعملت اموال الصندوق في سبيل شرائه او انشائه او اكاله او توسيعه الا بموافقة خطية مسبقة من المجلس وفي حالة المخالفة يجوز له اعتبار جميع التزامات المشارك او خلفه للصندوق مستحقة الاداء في الحال .

د - اذا تخلف المشارك او خلفه المستفيد عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه للصندوق بموجب احكام هذا القانون بما في ذلك ترك الخدمة قبل المدة التي تعهد بالعمل خلالها في القوات المسلحة تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت اليه من الصندوق دفعة واحدة وذلك دون الحاجة الى توجيه اي اخطار او انذار اليه .

هـ - اذا لم تسدد مطالب الصندوق عند استحقاقها للمجلس ان يقرر بيع العقار الموضع تأمينا لحقوق الصندوق وتتم اجراءات البيع بصرف النظر عن اي اعتراض من المدين او الكفلاء ، وذلك بالاضافة الى حق الصندوق في اجراء سائر التبعات القانونية بحق المدين وكفلائه الى ان يتم تسديد جميع مطالبه .

و - للصندوق ان يطلب تحصيل ديونه وحقوقه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية وتطبق على المطالبة بها وتحصيلها الضمانات والامتيازات التي تطبق على اموال الخزينة رتقوها وتكون مقفلة من اي ضرائب او رسوم بما في ذلك رسوم التسجيل والتأمين .

المادة ٢٢- للصندوق وبالطريقة والشروط التي يقررها المجلس ان يؤمن لصالحه على حياة الاشخاص المشتركين او المستفيدين من قروضه طوال مدة القرض وذلك ضماناً لسداد حقوقه في حالة وفاة اي منهم ، وتحصيل اقساط التأمين كلها او بعضها من المقترضين بالطريقة التي يراها مناسبة ، وللصندوق ان يطلب من مقترضيه اجراء التأمين المبحوث عنه .

المادة ٢٣- لا يحق للمشارك الحصول على قرض من الصندوق الا لمرة واحدة واذا وجد ان زوجين مشتركين كلاهما في الصندوق فلا يحق الا لواحد منهما الاستفادة من اهدافه او من اي مشاريع او قروض اسكان عسكرية اخرى .

المادة ٢٤- تختصم الغايات المقصودة من هذا القانون وعلى الرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر يعمل بما يلي:-

أ - نيع مراعاة احكام الفقرتين (د) و (هـ) من هذه المادة تعطى الاولوية بتفويض اراضي الدولة للمشاركين ولغايات الاسكان فقط وبالمساحة التي يقررها المجلس بشرط ان تكون تلك الاراضي

ضمن حدود البلديات او مناطق التنظيم فقط على ان لا يزيد بدل المثل عن (٢٥٪) من السعر الدارج عند التفويض حسب تقدير الجهات المختصة بموجب القوانين المعمول بها والمتعلقة بادرة املاك الدولة وفي جميع الاحوال لا يجوز تفويض اي ارض لاي مشترك بمقتضى هذا القانون اذا كانت تلك الاراضي قد خصصت او يراد تخصيصها للنفع العام ولاي غرض من اغراضه .

ب- لمدير عام دائرة الاراضي والمساحة ان يوزع الى مدير التسجيل المختص بأجراء القسمة الرضائية بين الشركاء في اي ارض اذا طلب احد المشتركين ذلك بصفته شريكاً في تلك الارض اذا كانت واقعة ضمن حدود البلديات او مناطق التنظيم وذلك بالرغم من كون احد الشركاء قاصراً او محجوراً عليه ، على ان يقوم الولي او الوصي مقام القاصر او المحجور عليه وان يدعى لحضور اجراءات القسمة التي يشترط ان تتم وفقاً لاحكام القوانين المعمول بها والمتعلقة بتقسيم الاموال غير المنقولة .

ج- لا يجوز للمشارك الذي فوضت اليه ارض من املاك الدولة بمقتضى احكام هذا القانون ان يبيع او يهب او يتنازل عن تلك الارض لاي شخص اخر بما في ذلك اجراء المبادلة بها بأرض اخرى الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيلها باسمه في دائرة التسجيل .

د - لا تفوض اي ارض من املاك الدولة لاي مشترك بمقتضى هذا القانون الا في البلدة التي كان يقيم فيها عند التحاقه للخدمة في القوات المسلحة الاردنية او الامن العام او المخابرات العامة او الدفاع المدني حسب مقتضى الحال .

هـ - لا يستفيد من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة من يملك قطعة ارض صالحة للبناء .

المادة ٢٥- أ - يقوم موظفو الصندوق المقرضون من قبل المجلس بتنظيم اسناد التأمين ووضع الشروط الخصوصية الملحقة بها وسماع القرارات المقترضة وكفلائهم وتكون العقود والاسناد المنظمة من قبل هؤلاء الموظفين واجبة التنفيذ في دوائر تسجيل الاراضي وغيرها دون حاجة لاي اجراء اخر .

ب- تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين او الحجز على قيود الاموال غير المنقولة الخاصة بالمقترض وكفلائه بناء على طلب خطي من المدير او من يفوضه استناداً الى الاسناد المنظمة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة على ان تزود دوائر التسجيل بنسخ منها ودون حاجة لحضور المقترض وكفلائه ويكون لمعاملات الصندوق حق الانفضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل وعلى المدير بناء على قرار من المجلس ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين عن اموال اي مشترك وكفلائه فور تسديد الاموال المقترضة او المصاريف المستحقة .

المادة ٢٦- للصندوق ان يقبل على سبيل التأمين العقاري او الرهن عقارات واموال اخرى ضماناً لمطالبه او استيفاء لديونه .

المادة ٢٧- تبقى الارض وما عليها تأميناً للدين من الدرجة الاولى لصالح الصندوق وحتى السداد التام لمبلغ القرض ولا يجوز فك او الغاء ذلك التأمين الا بقرار من المجلس .

المادة ٢٨- لا يجوز سحب اي مبلغ من اموال الصندوق من البنوك المودعة فيها الا بتوقيع المدير والمحاسب المختص بالاضافة الى توقيع من يفوضه الرئيس بذلك وتبلغ احكام هذه المادة مع اسماء وتواقيع المخولين بموجبها الى تلك البنوك ،

المادة ٢٩- يسدّد القرض من قبل المشترك بالشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون وقرار المجلس بتخصيص القرض وذلك عن طريق حسم نسبة معينة على أقساط متساوية من الراتب الشهري المشترك والعلوات التي يتقاضاها بما يتناسب مع مدة تسديد القرض وتحول المبالغ المحسومة على هذا الوجه من قبل الدوائر المالية المختصة الى ادارة الصندوق شهرياً .

المادة ٣٠- يسدّد القرض من قبل المشترك الذي اُجّل على التقاعد بالشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون وقرار المجلس بتخصيص القرض وذلك عن طريق حسم نسبة معينة على أقساط متساوية من الراتب الشهري التقاعدي المشترك بما يتناسب مع مدة تسديد القرض وتحول المبالغ المحسومة على هذا الوجه من قبل وزارة المالية (صندوق التقاعد) الى ادارة الصندوق شهرياً وعلى المشترك عند حالته على التقاعد ان يكسب اقراراً خطياً بذلك وتعهداً بالدفع بالاتفاق مع ادارة الصندوق .

المادة ٣١- ينتقل حق حصول المشترك على القرض الى المستفيدين من بعده وتطبق احكام هذا القانون عليهم .  
المادة ٣٢- أ - تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

ب- تنظيم حسابات الصندوق بالطريقة التي يقررها المجلس ولغايات هذا القانون تعتبر سجلات الرواتب لدى الدوائر المالية المختصة سجل استاذ افرادي بالنسبة لحسابات الصندوق .

ج - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق وفحص حسابات الصندوق وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها .  
د - تعرض حسابات الصندوق وتقريره السنوي على المجلس في الموعد المقرر في هذا القانون .

المادة ٣٣- بمعنى الصندوق لدى مراجعة المحاكم ودوائر الاجراء من تقديم الكفالات والتأمينات القضائية .  
المادة ٣٤- بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر للصندوق ان يحجز نسبة لا تتجاوز ثلث رواتب المشتركين الشهرية وعلواتهم حسب ما يقرره المجلس تسديداً للقروض الممنوحة لهم بموجب احكام هذا القانون ، كما يحجز للصندوق حيز كامل تمويضات ومكافآت نهاية الخدمة .

المادة ٣٥- للمجلس ان يصدر التعليمات واللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والادارية في الصندوق بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣٦- لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٩/٥/١١

### الحسين بن طلال

وزير السياحة والاثار غالب بركات	وزير الامم عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمندوبات الاسلامية كامل الشريف	وزير المسجل مصام المجلوني	وزير الاتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير العدل وزير الداخلية بالوكالة احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الثقافة والفنون الشريف نواز شرف	وزير الشؤون البلدية والتروية وزير الصحة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة مروان القاسم	وزير الزراعة حكمت السكت
وزير المواصلات سعيد النسل	وزير الزراعة حكمت السكت	وزير النقل ووزير المالية بالوكالة علي سحيبات	وزير الزراعة حكمت السكت
		وزير الزراعة حكمت السكت	وزير الزراعة حكمت السكت

سعيد بدينو

### نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٦ ،

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩

### قانون معدل لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاجلي كقانون واحد يبدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣ :

أ - لا يجوز تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية الا للاشخاص المسجلين بمقتضى احكام هذا القانون .

ب- على كل من يتعاطى مهنة ( الوكالة التجارية ) ان يسجل جميع الوكالات الحادة به في سجل الوكلاء لدى المسجل .

ج - على كل من يتعاطى مهنة ( الوساطة التجارية ) ان يسجل اسمه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء لدى المسجل .

د - لا تطبق احكام هذا القانون على الاشخاص الذين يمارسون الوكالة او الوساطة المحلية او الوكالة او الوساطة في تصدير المنتجات الزراعية .

هـ - بالرغم مما ورد في هذا القانون او في اي تشريع آخر ، لا يجوز لاي شخص ممارسة اي عمل من اعمال الوكالة او الوساطة بأي صورة من الصور في شراء او استيراد او بيع الاسلحة وقطع غيارها والقطع المتممة والمطورة لها ، والذخائر العائدة للقوات المسلحة الاردنية ، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٢١ :

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار كل من مخالفاً احكام هذا القانون .



ب- اذا كان الفعل هو مخالفة لاحكام الفقرة (هـ) من المادة (٣) من هذا القانون : فيعاقب مرتكبها بالاشتغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، مع تضمينه قيمة العمولات او المبالغ التي تقاضاها مرتكب الجريمة اذا كانت معروفة وحسب تقدير المحكمة لما اذا كانت غير معروفة

١٩٧٩/٥/١٦

## الحسين بن طلال

وزير السياحة والاثار	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
غالب بركات	عدنان ابو صوده	عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير العدل ووزير الداخلية بالوكالة
كامل الشريف	مصام المجلوني	حسن ابراهيم	أحمد عبدالكريم الطراونه
وزير الثقافة والشباب	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة	مروان القاسم
كثيرف فواز شرف	ابراهيم ايوب	وزير النقل ووزير المالية بالوكالة	وزير الاشغال العامة
وزير المواصلات	وزير الزراعة	علي سحيبات	سعيد بينو
سعيد التل	حكمت السكك		

## نحس الحسين لله في ملكه الملكة لاهية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

نأمر بوضع النظام الاتسي : -

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٩

## النظام المالي للجامعة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٣٤) من قانون الجامعة الاردنية رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

## الفصل الاول

اسم النظام والمصطلحات

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المالي للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع المعاملات والامور المالية الخاصة بالجامعة او المتعلقة بها .

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الجامعة	الجامعة الاردنية
مجلس الامناء	مجلس امناء الجامعة
رئيس المجلس	رئيس مجلس الامناء
مجلس العمداء	مجلس العمداء في الجامعة
مجلس المستشفى	مجلس مستشفى الجامعة
الرئيس	رئيس الجامعة
العميد	اي عديد في الجامعة
مدير المستشفى	مدير مستشفى الجامعة
مدير عام الادارة	مدير عام الادارة / الامين العام في الجامعة .
المدير المالي	مدير الدائرة المالية في الجامعة .
المدير	مدير اية وحدة ادارية او اكااديمية في الجامعة .
الدائرة المالية	الدائرة المالية في الجامعة .

## الموظفون الماليون

المحاسبون وامانة الصناديق والمدققون وكتبة الحسابات وامانة المستودعات في الجامعة أو أي موظف فيها ينطبق به قبض اموالها وحفظها وانفاقها أو أي موظف آخر ذي مسؤولية مالية أو نقدية ناشئة عن قيامه بأعمال مالية أو حسابية أو إدارية أو فنية في الجامعة أو مرتبطة بواجباته فيها ولو كان معيناً في غير الدائرة المالية .

## الفصل الثاني

## الواجبات والمسؤوليات

المادة ٤ - الرئيس مسؤول عن اموال الجامعة . وهو آمر الصرف فيها طبقاً لموازنتها ولقرارات المجالس المختصة فيها . وله حق تفويض صلاحيات الصرف وأي من صلاحياته الأخرى أو بعضها خطأً بمقتضى هذا النظام إلى أي شخص أو أكثر من العاملين في الجامعة التي تقتضي طبيعة عملهم ذلك . وله حق سحب هذا التفويض خطأً .

المادة ٥ - مدير عام الإدارة مسؤول عن الأعمال المالية في الجامعة وعن سلامة المعاملات والاجراءات الخاصة بها . وهو مسؤول امام رئيس الجامعة .

المادة ٦ - الدائرة المالية هي الجهة المختصة بقبض اموال الجامعة وتحصيلها ودفع الالتزامات المالية المترتبة عليها وذلك طبقاً لقانون الجامعة وانظمتها والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها .

المادة ٧ - أ - المدير المالي هو الرئيس المباشر للموظفين في الدائرة المالية ويكون مسؤولاً امام مدير عام الإدارة عن حسابات الجامعة ومعاملاتها المالية والسجلات الخاصة بها . والحفاظة على اموال الجامعة التي تخضع لمسؤولية دائرته .

ب - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا النظام يتولى المدير المالي المهام والمسؤوليات التالية : -

- ١ - الاشراف على مسك وتنظيم السجلات والقيود الحسابية للجامعة بصورة صحيحة ووفقاً لقواعد محاسبية سليمة .
- ٢ - اعتماد مستندات القبض والصرف بعد التأكد من صحة تنظيمها وتوافر الشروط المالية والقانونية والحسابية فيها .
- ٣ - اعداد البيانات الحسابية الشهرية والختامية وغيرها من البيانات المالية وإية بيانات مالية أخرى يطلبها الرئيس .
- ٤ - اعداد مشروع موازنة الجامعة بما في ذلك جميع الجداول والبيانات والمعلومات التفصيلية المتعلقة بها والموضحة لها وفقاً للتعليمات التي يقرها الرئيس .
- ٥ - تقديم التقارير السورية وغير الدورية عن الواردات والتفقات الفعلية للجامعة خلال اية فترة زمنية يحددها الرئيس ، مع الملاحظات والتوصيات التي يرى ضرورة تقديمها .
- ٦ - اتخاذ الاحتياطات والاجراءات ووسائل الرقابة الكافية لحماية اموال الجامعة وسجلاتها وقيودها المالية ومنع وقوع أي تلاعب أو اختلاس أو اهمال فيها .

٧ - الاشراف على جميع الشؤون الادارية في الدائرة المالية وعلى الموظفين العاملين فيها واصدار التعليمات التطبيقية اللازمة لحسن سير العمل فيها .

٨ - اعداد النماذج والصيغ اللازمة لتنظيم الاعمال المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية في الجامعة والعمل على توحيدها والتنسيق بشأنها مع الدوائر والاقسام الأخرى في الجامعة .

٩ - القيام بأية اعمال أو مهام أخرى مما له علاقة بطبيعة واجباته بكلفه بها الرئيس أو مدير عام الإدارة .

المادة ٨ - أ - الموظفون الماليون مسؤولون امام المدير المالي عن القيام بالأعمال والاجراءات المالية المنوطة بهم وتنظيم السجلات والقيود والحسابات الخاصة بها ، والتقييد في ذلك بالانظمة والتعليمات المعمول بها ، بما في ذلك ما يلي بصورة خاصة : -

١ - ان يدخلوا في القيود فوراً دون أي تأخير وبصورة صحيحة جميع الاوال الواردة لحساب الجامعة والمبالغ التي دفعت على حساب نفقاتها والتزاماتها .

٢ - الامتناع عن دفع أي مبلغ لم تستوف المعاملة الخاصة به جميع شروطها المالية والحسابية

٣ - اعداد التقارير والبيانات والجداول التي تطلب منهم .

٤ - التأكد باستمرار من ان الاحتياطات قد اتخذت للمحافظة على اموال الجامعة التي عهد بها اليهم وتقديم اية مقترحات يرونها مناسبة بهذا الشأن للمدير المالي .

٥ - انجاز المعاملات المالية الموكولة اليهم بأسرع وقت ممكن .

ب - كل موظف في الدائرة المالية مسؤول شخصياً عن اية خسارة مادية تلحق بالجامعة من جراء خطأ أو اهمال ارتكبه ، وتنطبق احكام هذه المادة على الخسارة الناجمة عن قبول اية مستندات للصرف أو اية وثيقة تابعة لها غير مستوفية للشروط المقررة أو كانت معززة بشهادة غير صحيحة أو بشهادات وراثت غير كافية ، وتقوم الجامعة بتحصيلها منه .

المادة ٩ - تخضع جميع القيود والمستندات والسجلات المالية في الجامعة للتدقيق الداخلي والخارجي . وعلى موظفي الدائرة المالية تقديم تلك القيود والمستندات والسجلات إلى قسم التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين المعتمدين من قبل الجامعة عندما تطلب منهم ، وتزويد المدققين بأية معلومات أو بيانات تفصيلية يطلبونها .

## الفصل الثالث

## الموازنة

المادة ١٠ - تتكون الموازنة السنوية للجامعة من بيانين مفصلين يتضمن احدهما الواردات المتوقعة للجامعة خلال السنة المالية التي تتعلق بها الموازنة ويتضمن الثاني النفقات المقدرة للجامعة خلال تلك السنة وتتألف السنة المالية للجامعة من اثني عشر شهراً تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول منها .

المادة ١١- ينظم المدير المالي مشروع الموازنة السنوية للجامعة بموجب البيانات التفصيلية الرئيسية التالية ويتولى تقديمها الى مدير عام الادارة خلال النصف الاول من شهر تشرين الاول من السنة السابقة مباشرة للسنة المالية التي يعود اليها مشروع الموازنة :-

- ١ - بيان تفصيلي بالايادات العامة المقدرة للجامعة خلال السنة المالية التي يعود اليها المشروع .
- ٢ - بيان تفصيلي بالتفقات العامة المقدرة للجامعة خلال السنة المالية التي يعود اليها مشروع الموازنة.
- ٣ - بيان تفصيلي يتضمن الايرادات الفعلية للجامعة خلال السنة السابقة مباشرة للسنة المالية التي يعود اليها مشروع الموازنة .
- ٤ - بيان تفصيلي يتضمن التفقات الفعلية للجامعة خلال السنة انسابية مباشرة للسنة المالية التي يعود اليها مشروع الموازنة .
- ٥ - جدول تشكيلات الوظائف في الجامعة بما في ذلك المستشفى .
- ٦ - اية بيانات او معلومات اخرى يقرر الرئيس اعدادها او يرى المدير المالي تقديمها .

المادة ١٢- يقدم الرئيس مشروع الموازنة السنوية للجامعة بعد استكمال مناقشته مع الجهات والمجالس المختصة في الجامعة الى مجلس الامناء خلال النصف الثاني من شهر تشرين الثاني من السنة السابقة مباشرة للسنة المالية التي يعود اليها مشروع الموازنة .

المادة ١٣- اذا لم يتم اقرار موازنة الجامعة قبل ابتداء السنة المالية التي تعود اليها الموازنة فيستمر الاتفاق باعتمادات شهرية يصدر الرئيس بشأنها أوامر صرف بنسبة (١٢/١) من موازنة السنة المالية السابقة لتغطية النفقات المتكررة والالتزامات المالية المدورة فقط . على ان تسد المبالغ التي انتفتت على هذا الوجه من الموازنة الجديدة بعد اقرارها .

المادة ١٤- مع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات في الموازنة وفقاً للصلاحيات والاجراءات التالية :-

- أ - من فصل الى فصل للتفقات الانمائية بقرار من مجلس الامناء .
- ب - من أي مادة الى مادة اخرى في الفصل الواحد من التفقات الانمائية بقرار من مجلس الامناء .
- ج - من فصل الى فصل آخر للتفقات المتكررة بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب من الرئيس .
- د - من فقرة الى مادة الى مادة اخرى في الفصل الواحد من التفقات المتكررة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب العميد او مدير الوحدة الادارية المختصين .
- هـ - يشترط في جميع حالات نقل المخصصات المنصوص عليها في الفقرات السابقة من هذه المادة اخذ رأي المدير المالي من حيث عدم تعارض النقل مع الالتزامات المالية المترتبة بموجب الموازنة وكذلك للتأكد من وجود الوفر الذي يسمح بالنقل .

المادة ١٥- أ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ للتفقات المتكررة او صرفه الا في حدود المخصصات المرصودة لتلك التفقات في الموازنة . اما التفقات الخاصة بالمشايخ الانمائية فيتم الالتزام بشأنها والصرف على حسابها في حدود المخصصات المرصودة لها في الموازنة على ان يتم تأمين اية زيادة في التفقات المطلوبة لأي مشروع تم التعاقد عليه في موازنات السنوات المالية القادمة وفي حدود المبالغ المقدرة او المطلوبة لها .

ب - لا يجوز استعمال اية مخصصات في الموازنة او ملاحقها او تعديلها في غير الاغراض التي حددت لها في تلك الموازنة او الملاحق او التعديلات .

المادة ١٦- يجوز خلال السنة المالية رصد مخصصات اضافية بملحق للموازنة السنوية وذلك في الحالات التي يقرها مجلس الامناء ، على ان تتبع في ذلك الاجراءات والمراحل ذاتها التي تطبق في اعداد وتنظيم وتصديق الموازنة السنوية الاصلية للجامعة بمقتضى احكام هذا النظام باستثناء الاحكام المتعلقة بمواعيد تقديمها .

المادة ١٧- أ - تدخل المبالغ التي تحصل في أي سنة جارية لحساب اية سنة مالية سابقة في حساب تلك السنة الجارية وتعتبر من وارداتها . وينطبق هذا الحكم على أي مبلغ يسترد خلال السنة الحالية وكان قد دفع خطأ او بدون حق او لأي سبب آخر في اية سنة سابقة ب- تقيد التفقات التي التزم بها في اية سنة مالية سابقة ولم تدفع مستحقها نفقة على موازنة السنة الجارية وترصد لها المخصصات اللازمة لدفعها وذلك تحت وصف خاص يحدد ماهيتها . ج - تقيد المبالغ التي تحصل من اثمان بيع اية متوجات او لوازم او غيرها للجامعة لحساب السنة المالية التي جرى البيع خلالها في المادة التي تخصص لها .

المادة ١٨- اذا تحققت اي وفر في موازنة الجامعة في اية سنة مالية فيعتبر من وارداتها للسنة المالية التالية ويدرج في موازنتها على هذا الاساس الا اذا قرر مجلس الامناء غير ذلك .

#### الفصل الرابع

##### التفويض بالصرف ومراقبة الاتفاق

المادة ١٩- لا يجوز لموظفي الدائرة المالية صرف أي مبلغ من التفقات المدرجة في الموازنة السنوية للجامعة ما لم يفوضوا بذلك صراحة بأحدى الطريقتين التاليتين :-

- ١ - اذا اصدر الرئيس امر الصرف بعد اقرار الموازنة ويكون امر الصرف اما ربع سنوي او نصف سنوي او مجامع في الامر نفسه .
- ٢ - اذا اصدر الرئيس امراً خاصاً بالصرف على اساس موازنة الجامعة للسنة المالية السابقة في حالة تأخر اقرار الموازنة للسنة المالية الحالية .

المادة ٢٠- تقسم التفقات في الجامعة الى الانواع التالية :-

- أ - التفقات التي لا تحتاج الى طلب الموافقة المسبقة على صرفها ويقوم الموظفون الماليون المختصون في الجامعة باجازتها وصرفها ويشمل هذا النوع من التفقات ما يلي :-
- ١ - التفقات الناشئة عن تنفيذ قانون الجامعة وانظمتها او التي تستند الى قرارات صادرة عن أي مجلس فيها او من الرئيس او العميد او المدير المختص وفقاً للصلاحيات المخولة له .
- ٢ - الضرائب والرسوم وسانر التكاليف المالية المستحقة على الجامعة بمقتضى التشريعات المعمول بها .

- ٣ - الخدمات والمواد ذات الاسعار الموحدة التي تقدمها مؤسسات عامة او خاصة بموجب الايصالات والفواتير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة .
- ٤ - التفقات الناتجة عن عقود مبرمة حسب الاصول من قبل الجهات المختصة في الجامعة وحسب نصوص العقود .



ب- النفقات التي تحتاج الى تقديم طلب مسبق بشأنها واقراره بموافقة الجهة المختصة وفقاً لقانون الجامعة والانظمة الصادرة بمقتضاه . وتتم اجراءات الطالب والموافقة عليه طبقاً للنماذج المتمدة ووفقاً للاصول الادارية المقررة .

ج- لمجلس العملاء بناء على تنسيب الرئيس اصدار التعليمات اللازمة لتحديد النفقات التي تدخل تحت كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة ٢١- أ - سند الصرف هو الوثيقة المالية الاساسية لاتفاق اي مبلغ من موازنة الجامعة . ويتم تنظيمه من المحاسب المختص على النموذج المقرر متضمناً التفاصيل والبيانات والايضاحات الكافية بما في ذلك الفصل والمادة اللذين سيصرف المبلغ منها ويشترط في جميع الاحوال ان يكون سند الصرف معزراً بالوثائق والشهادات المؤيدة لمشروعية الصرف كالمطالبات واوامر الشراء والعقود وسندات الادخال والتسلم وغيرها .

ب- يعلق سند الصرف قبل صرفه من قبل شعبة التدقيق الداخلي في الدائرة المالية ويوقع من الموظفين اللذين قاموا بالتدقيق ورئيس القسم اقراراً بصحته مع مرفقاته من النواحي المالية والمحاسبية والقانونية ويقوم المدير المالي بتوقيعه بعد ذلك اذا تأكد من صحته ويعتمده للصرف .

ج- ترقم سندات الصرف بالتسلسل شهرياً . وذلك حسب ترتيب دفع النفقات بموجبها . وتسجل بالتسلسل ايضاً في سجل الصندوق تحت الفصل والمادة اللذين يتعلق بهما السند .

د - كل تعديل يقع في سند الصرف والوثائق المرفقة ، يجب ان يتم بالحبر الاحمر من الموظف المختص بموافقة المدير المالي وتوقيعهما .

المادة ٢٢- تعزز سندات الصرف في كل حالة من الحالات بالوثائق اللازمة ويتم تنظيمها وتصديقها بتعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب من مدير عام الادارة والمدير المالي .

المادة ٢٣- لا يجوز في اية حالة من الحالات الاستعاضة بخاتم الموظف المختص عن توقيعه الشخصي على اية وثيقة مالية او اية نسخة عنها بما في ذلك سندات الصرف ويعتبر مثل ذلك الاجراء باطلاً من جميع الوجوه

المادة ٢٤- تدفع قيمة سند الصرف لصاحب الاستحقاق او وكيله القانوني بالقبض مقابل توقيعه على السند وعلى اية وثيقة اخرى ملحقة به يترتب التوقيع عليها بمقتضى الاصول المالية . ويتضمن السند مع الوثائق والبيانات الاخرى المرفقة به بخاتم خاص يتضمن تاريخ الدفع وكلمة ( مدفوع ) .

المادة ٢٥- أ - مع مراعاة احكام الفقرات الاخرى من هذه المادة تدفع الرواتب الشهرية وتواهبها للعاملين في الجامعة قبل اليوم الاخير من الشهر بثلاثة ايام . الا انه يحق للرئيس الموافقة على صرفها قبل ذلك في الحالتين التاليتين : -

١ - في الاعياد الدينية اذا وقعت بعد اليوم العشرين من الشهر .

٢ - لاي من العاملين في الجامعة اذا كان في اجازته السنوية خارج الاردن او في اجازة مرضية او موجوداً خارج مركز عمله في مهمة رسمية في التاريخ المقرر لدفع الرواتب .

ب- للرئيس في العطلة الصيفية وفي حالات استثنائية يقدرها الموافقة على ان تدفع الرواتب والعلاوات لاي من العاملين في الجامعة دفعة واحدة عن مدة اقصاها شهران من اشهر اجازته السنوية والتي يكون قد حصل عليها بمقتضى الانظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة .

ج - تدفع رواتب ومخصصات المبعوثين والموفدين في بعثات او دورات علمية او تدريبية في بداية كل شهر وتتحمل الجامعة المصاريف والعمولات التي تترتب على تحويل تلك الرواتب والمخصصات والرئيس اذا رأى ذلك مناسباً او ضرورياً للمرافقة على صرفها مقدماً عن كسل ثلاثة اشهر .

د - يدفع للمتعاقدين والمعارين من اعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين في مطلع العطلة الصيفية او في مطلع اي فصل تنتهي خدمتهم فيه جميع الرواتب والعلاوات والمكافآت والتعويضات وبدلات الاجازة التي يستحقونها حتى نهاية العطلة اذا كانت عقودهم او اعوانهم تنتهي بنهاية تلك العطلة او في نهاية ذلك الفصل وكانوا قد أوفوا بجميع التزاماتهم للجامعة .

هـ - يجوز لاي من العاملين في الجامعة تفويض اي شخص اخر بتسليم رواتبه وتواهبها بكتاب موقع منه بذلك يوجهه للمدير المالي ، كما يجوز له ان يطلب منه تحويل رواتبه وتواهبها الى اي بنك يعينه لهذا الغرض .

و - يجوز دفع الرواتب والعلاوات بواسطة معتمدين للصرف في الكليات والدوائر الاخرى في الجامعة بما في ذلك المستشفى وذلك بموافقة مدير عام الادارة .

المادة ٢٦- أ - للرئيس بناء على تنسيب مدير عام الادارة ان يوافق على صرف دفعات مقدماً كسلفة لحساب العطاءات مقابل كفالة بنكية مطلقة غير مشروطة يقدها المتعهد بقية السلفة وذلك في الحالات وبالنسب التالية : -

١ - ما لا يزيد على (١٥٪) من قيمة عطاء تمت حالته .

٢ - ما لا يزيد على (٥٠٪) من قيمة الاوازم المسلمة بموجب عطاء .

٣ - ما لا يزيد على (٧٥٪) من قيمة الاوازم الموردة الى الموقع رهن التسليم النهائي .

ب- تسدد السلفات المدفوعة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة اما دفعة واحدة او على دفعات او تخمس من المبالغ المستحقة للمتعهد بموجب الفواتير التي يقدها وذلك حسبما يقرر الرئيس بعد الاستئناس برأي مدير عام الادارة .

المادة ٢٧- أ - يتم دفع قيمة المشتريات الخارجية باعتمادات مستندية او حوالات . مالية ويجوز اجراء التحويلات دفعة واحدة او دفعات على الحساب .

ب- يتم اجراء التعديل على الاعتمادات والحوالات بموافقة مدير عام الادارة اذا كانت الزيادة في الاعتماد او الحوالة نتيجة التعديل لا تتجاوز (٥٠٠) خمسة مائة دينار واذا تجاوزت الزيادة ذلك فيتم التعديل بموافقة الرئيس .

المادة ٢٨- المدوعات التي لا تزيد قيمتها على خمسين ديناراً في الحالة الواحدة والتي لا يمكن تعزيزها بالمستندات والوثائق والشهادات المطلوبة لاي سبب من الاسباب ترفق بشهادة ممن قام بدفعها تتضمن ان النفقات المدرجة فيها قد دفعت فعلاً وان ذلك تم في سبيل خدمة الجامعة ولاعمال تتعلق بها وانه كان من المتعذر الحصول على ايصالات من الاشخاص الذين دفعت اليهم ، على ان تذكر في المستند الاسباب التي تدلر فيها الحصول على تلك الايصالات ، وتصدق مثل هذه المدفوعات في جميع الاحوال من مدير عام الادارة .

## الفصل الخامس

## وارادات الجامعة ومقبوضاتها

المادة ٢٩- أ - لا يقبض اي مبلغ لحساب الجامعة الا بموجب سند قبض ينظمه المحاسب على النموذج المقرر ويشترط ان يتضمن السند الايضاحات الكافية بما في ذلك تصنيف المقبوضات حسب الفصول والمواد التي تعود اليها في موازنة الجامعة . وترقم سندات القبض بالتسلسل من رقم (١) فصاعدا شهرا فشهر حسب ترتيب الدفعات المقبوضة بموجبها ، وتقيد بالتسلسل ايضاً في سجل الصندوق بـ لا يجوز لأمين الصندوق ان ينظم اي سند قبض كما لا يجوز ان يفوض بتنظيمه .

ج - اذا وقع اي تغيير في سند القبض فيوقع على التغيير الشخص الذي كان قد وقع اصلا على السند المادة ٣٠- أ - على أمين الصندوق او اي موظف اخر ان يخطئ به صلاحية قبض اموال الجامعة وأستثناء الحالات الخاصة المنصوص عليها في هذا النظام ان يعطي ايصالا على النموذج المقرر بكل مبلغ يدفع اليه او يقيد لحساب الجامعة . ويشترط ان تكون الايصالات مطبوعة وأرقام وتسلسلة في دفتر ذي ارومة ، وان يكون لكل ايصال أكثر من نسخة تبقى احداها على الاقل في ذلك الدفتر . وتحفظ ارومات الايصالات لتدقيقها اذا اقتضى الامر وذلك وفقاً لتعليمات التي يصدرها الرئيس بهذا الشأن .

ب - يجوز بموافقة مدير عام الادارة وبناء على تنسيب المدير المالي استعمال ايصالات مقبوضات فرعية متسلسلة الأرقام لاستعمال أمين الصندوق . ولاي من موظفي الجامعة الذين تقتضي طبيعة عملهم استعمال تلك الايصالات الفرعية .

ج - تنظم الامور المتعلقة بعهدة دفاتر ايصالات المقبوضات وكيفية طبيعتها وحفظها في مكان أمين وتسلمها وتسليمها والسجلات الخاصة بها بموجب تعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب مدير عام الادارة .

المادة ٣١- اذا كان اي مبلغ مقبوض بموجب ايصال يقل عن المبلغ المحدد في سند القبض فيضمن أمين الصندوق مقدار النقص الذي يتعذر تحصيله . وكل مبلغ تم قبضه بموجب ايصال زيادة عما هو محدد في سند القبض يقيد ايرادا للجامعة الا اذا تبين مستحقه فيعاد اليه بموافقة المدير المالي بعد ان يتحقق من ذلك . واما المبلغ المقبوض خطأ بما في ذلك الرسوم الجامعية فتد الى دافعيها بموافقة المدير المالي المادة ٣٢- تقيد ارقام ايصالات المقبوضات للمناه بالتسلسل في سجل الصندوق ، وتكتب كلمة ( ملغى ) الى جانب رقم الايصال الذي تم الغاؤه ، ويترتب على الموظف المسؤول عن ذلك الالغاء ان يرفع تقريراً الى المدير المالي يبين فيه اسباب الالغاء .

المادة ٣٣- أ - للرئيس بناء على تنسيب مدير عام الادارة الموافقة على استعمال قسائم تمثل مبالغ مالية محدة لكل منها وذلك على النموذج الذي يقرره لاستعمالها في بعض مرافق الجامعة التي يحددها الرئيس بموجب تعليمات يحددها لهذه الغاية .

ب - تسلم القسائم المدة للبيع لأمين الصندوق وتقيد قيمتها سلفاً عليه يقوم بتسليمها من أثمان ما يتم استعماله منها بموجب ايصالات قبض رسمية .

ج - يشترط في القسائم المنصوص عليها في هذه المادة ان تكون ضمن دفتر ذي ارومة تكون فيه التقسيمة على جزئين متماثلين يبقى احدهما مثبتاً في الدفتر ، وتحفظ دفاتر الارومة واجزاء القسائم الشبه فيها لأغراض التدقيق .

المادة ٣٤- أ - يتخذ أمين الصندوق الاجراءات والاحتياطات اللازمة لترصيد حساب الصندوق يومياً قبل انتهاء الدوام الرسمي وايداع موجودات الصندوق في البنك الذي تتعامل معه الجامعة في موعد لا يتجاوز اليوم التالي ، راذا تعذر ايداع اي مبلغ في ذلك اليوم لاي سبب من الاسباب فيتم ايداعه في اليوم التالي له مباشرة .

ب - لأمين الصندوق ان يحتفظ في الصندوق بما لا يزيد على (١٠٠٠) الف دينار للنفقات اليومية .

المادة ٣٥- يترتب على اي موظف انيطت به صلاحية قبض اي من اموال الجامعة ان يسلم يومياً ما يقبضه منها الى أمين الصندوق مقابل ايصال رسمي بذلك .

المادة ٣٦- اذا توفي اي موظف مالي ار تعذر لاي سبب من الاسباب تسلم رصيد الصندوق منه فيؤلف الرئيس لجنة من موظفي الجامعة لتدقيق دفتر الصندوق وجرد محتوياته ، وتنظم شهادة بذلك على ثلاث نسخ ترسل احداها الى الرئيس وتحفظ الثانية في الملف الخاص وتسلم النسخة الاخيرة للموظف الذي سلمت اليه مهام تلك الوظيفة المالية .

المادة ٣٧- لايجوز استعمال اموال الجامعة في غير اغراضها .

المادة ٣٨- لايجوز قبول الشيكات الا اذا كانت مستوفية الشروط القانونية ويشترط ان تكون جميع الشيكات مسطرة قابلة للقيد لحساب الجامعة فقط .

المادة ٣٩- أ - تقيد ارقام الشيكات على حسابات الجامعة لدى البنوك في سجل الصندوق مع جميع التفصيل المتعلقة بها على ان تبرز الشيكات للملاءة لغايات تدقيق الحساب .

ب - تحفظ ارومات الشيكات لمدة لا تقل عن سنتين للرجوع اليها عند الحاجة كما تحفظ دفاتر الشيكات المستعملة كلياً او جزئياً في المكان الذي يختاره المدير المالي .

المادة ٤٠- اذا فقد اي شيك مسحوب محلياً على الجامعة قبل دفع قيمته فيبلغ البنك بايقاف صرفه . ويعطى صاحب الاستحقاق شيكاً اخر بعد ان يقدم ضماناً بقيمته يقبل به المدير المالي وتجرى القيود اللازمة لذلك في حسابات الجامعة .

المادة ٤١- أ - تكون صلاحية التوقيع على الشيكات الصادرة من الجامعة حسب الترتيب التالي : -

١ - توقع الشيكات التي لاتزيد قيمة كل منها على (٢٠٠٠) الف دينار من المدير المالي والمحاسب الذي يعتمد عليه الرئيس من الدائرة المالية .

٢ - توقع الشيكات التي تزيد قيمة كل منها على (٢٠٠٠) الف دينار ولا تتجاوز (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار من مدير عام الادارة والمدير المالي .

٣ - توقع الشيكات التي تزيد قيمة كل منها على (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار من كل من الرئيس ومدير عام الادارة والمدير المالي .

ب - توقع الاعتمادات المستندية التي تفتح لدى البنوك من قبل الرئيس والمدير المالي ، ولرئيس ان يفوض عنه خطياً مدير عام الادارة بالتوقيع على فتح تلك الاعتمادات .

ج - في حالة غياب اي من المفوضين بالتوقيع بمقتضى احكام هذه المادة بسبب غيابه في اجازة قانونية او لوجوده خارج المملكة فيقوم الشخص المكلف خطياً بالقيام بأعمال وظيفته بالتوقيع نيابة عنه ويبلغ الرئيس ذلك للبنوك التي تتعامل معها الجامعة .



### الفصل السادس السلقات والامانات

المادة ٤٢- أ - لمدير عام الإدارة الموافقة على اصدار سلفة نفقات لاي موظف غير امين الصندوق لاتفاقها على خدمات عامة لمصلحة الجامعة او لشراء لوازم لما اذا لم يكن بالامكان تقديم مستندات بشأنها فوراً الى الدائرة المالية، وذلك وفقاً للاحكام وفي حدود المبالغ المبينة تالياً :-

- ١ - سلفة نفقات موقفة لاتتجاوز (٢٠٠) مائتي دينار تكون لمدة محددة لشراء لوازم معينة وتسدد بعد انتهاء عمليات شرائها .
- ٢ - سلفة نفقات دائمة لاتتجاوز (١٠٠) مائة دينار في اي وقت خلال السنة المالية وذلك لدفع اثمان خدمات او شراء لوازم متكررة مختلفة لمصلحة الجامعة وتجري عليها المحاسبة من وقت لآخر بتقديم مستندات المبالغ التي اتفقت من اصل السلفة الى الدائرة المالية لاستبدالها بسلفة تعادل قيمة تلك المدفوعات .

٣ - سلفة نفقات نثرية دائمة لموظفي الجامعة الذين تقتضي طبيعة اعمالهم صرف مثل تلك النفقات . على ان لاتتجاوز السلفة (٥٠) خمسين ديناراً في اي وقت وتسدد دورياً بموجب القوائم والمطالبات والشهادات المالية .

ب- يترتب على حامل السلفة المالية مراعاة الانظمة والتعليمات المالية المعمول بها في الجامعة ، وان يسلك دفتر صندوق تسجيل فيه القيود المتعلقة بالسلفة وفقاً لتعليمات المدير المالي ، وله او لمن يفوضه مراقبة حركة السلفة للتأكد من انها استعملت بصورة صحيحة وفي مصلحة الجامعة فقط .

ج- تسدد السلفة المالية قبل نهاية السنة المالية ، واذا انتهت خدمة حامل السلفة من الجامعة قبل ذلك فيسترد منه ما تبقى من السلفة .

المادة ٤٣- أ - يقيد في حساب الامانات اي مبلغ دفع للجامعة لحساب اي مشروع او جهة او بأسم اي شخص من اجل او بشأن اية خدمة او مصلحة لم يرد عليها نص في الموازنة السنوية للجامعة ، وتكون التفاصيل الخاصة بالامانة في سجل الامانات .

ب- تقيد مفردات الامانات والودائع النقدية والعينية على النموذج المقرر لهذا الغرض ، وتسجل بتفاصيلها في سجل خاص باسم المودع ، واما الامانات والودائع في المستشفى فتوضع في محفظة خاصة في صندوق المستشفى دون ادخلها في قيود الصندوق وعلى ان تقيد بسجل خاص بها .

ج - اذا تعدد رد اية امانة لمن سجلت باسمه فيرفع الامر الى الرئيس ليقرر بشأنها ما يراه مناسباً ، وفي جميع الاحوال تقيد الامانة ايراداً للجامعة اذا لم يطالب بها صاحبها بعد مضي خمس سنوات من بداية السنة المالية التالية مباشرة للسنة التي تم دفعها او استلامها خلالها .

### الفصل السابع حفظ اموال الجامعة

المادة ٤٤- تحفظ اموال الجامعة النقدية في البنك الذي تتعامل معه الجامعة ، اما الاوراق والوثائق والسندات ذات القيمة المالية فتحتفظ في مكان امين . اما الاموال التي في عهدة امين الصندوق فتحفظ في صندوق حديدي مخصص لذلك الغرض في الجامعة ويحظر حفظ اية اموال او اشياء اخرى لامتداد للجامعة في الصندوق .

المادة ٤٥- أ - يكون للصندوق الحديدي مفتاح اصلي ونسخة احتياطية عنه .

ب- يبقى المفتاح الاصلي للصندوق في حيازة الموظف المسؤول مباشرة عن الصندوق ، ولا يجوز ان يكون في حيازة اي موظف اكثر من مفتاح واحد ويسلم للموظف الذي يحل محله في الوظيفة او يتنب للقيام بأعمال وظيفته فقط .

ج- تحفظ النسخة الاحتياطية للمفتاح الاصلي في غلاف مقفل باحكام ومشموع وتسجل ارقامها وارقام الخزائن التي تعود اليها على ظهر الغلاف وتحفظ لدى البنك الذي تعتمده الجامعة ، وينظم بذلك كله محضر يدون في سجل خاص يعد لهذا الغرض يوقعه مدير عام الادارة والمدير المالي والموظف المسؤول مباشرة عن الصندوق .

د - اذا فقد او تلف اي مفتاح فعلى الموظف المسؤول عنه ان يبلغ المدير المالي فوراً بذلك ويقدم له تقريراً بتفاصيل الواقعة واسبابها ، ويترتب على المدير المالي ان يوقف استعمال الصندوق او استبدال الغال بغال اخر جديد .

### الفصل الثامن

#### القيود المالية والسجلات والتقارير الحسابة

المادة ٤٦- يتولى المدير المالي بواسطة المحاسبين مسك القيود المالية والسجلات الحسابة اللازمة لتنظيم وضبط الامور والمعاملات المالية في الجامعة بما في ذلك ما يلي :-

- أ - سجل الواردات .
- ب - سجل النفقات .
- ج - سجل الصندوق .
- د - سجل الرواتب .
- هـ - سجل الامانات .
- و - سجل السلف .
- ز - سجل الاعتمادات .
- ح - سجل الحوالات المالية .
- ط - سجل الشيكات .
- ي - سجل الاجمالات .
- ك - سجل الايصالات .
- ل - سجل الادخار .
- م - سجل المبعوثين .
- ن - سجل المكافأة .
- س - سجل العطاءات .
- ع - سجل الاملاك .

المادة ٤٧- أ - تزود الدائرة المالية بالسجلات والقيود ودفاتر الايصالات والشيكات والنماذج المالية الاخرى ، وذلك مقابل ترقيم الموظف المخصص بتسليمها بملئقيتها من قبله وتقياً بتفاصيلها في سجل خاص

ب- اذا ظهر اي نقص او خطأ في السجلات والقيود والدفاتر والنماذج المالية التي يتسلمها اي محاسب او موظف آخر ، فعليه مراجعة المدير المالي فوراً ليتخذ الاجراءات اللازمة .

المادة ٤٨- تحفظ السجلات والقيود المالية الاخرى المستعملة او التي ابطل او النفي استعمالها ، والتي تبين حقوق والتزامات الجامعة تجاه الغير او تتعلق بها مثل هذه الحقوق والالتزامات ، لمدة خمس عشرة سنة على الأقل ، ويجري اتلافها بعد انقضاء المدة المذكورة من قبل لجنة يؤلفها المدير المالي من ثلاثة اعضاء من الموظفين . على ان تنظم اللجنة بياناً بتفاصيل السجلات والقيود التي تم اتلافها .

#### الفصل التاسع

##### البيانات والتقارير المالية

المادة ٤٩- يعد المدير المالي والموظفون الماليون في الدائرة المالية كل حسب اختصاصه البيانات المالية الشهرية التالية:

أ - بياناً عن واردات الجامعة يتضمن الواردات السنوية المقدرة في الموازنة والتفقات الفعلية للجامعة حتى نهاية الشهر الذي يتعلق به البيان .

ب- بياناً عن نفقات الجامعة يتضمن النفقات السنوية المقدرة في الموازنة والتفقات الفعلية للجامعة حتى نهاية الشهر الذي يتعلق به البيان .

ج - بياناً عن السلف والامانات والقروض يتضمن التفاصيل الخاصة بها وارصدها .

د - بياناً عن حركة حسابات الجامعة في البنوك .

المادة ٥٠- يعد المدير المالي في نهاية كل سنة مالية وفي خلال شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية الحساب الختامي السنوي للجامعة يبين فيه الواردات والتفقات المقدرة للجامعة في موازنتها عن تلك السنة ، والواردات والتفقات الفعلية للجامعة خلالها ، والوفر او العجز في تلك الموازنة . وبصادق على هذا الحساب الختامي فاحصو حسابات الجامعة .

المادة ٥١- أ - يقدم المدير المالي الى الرئيس مع الحساب الختامي المنصوص عليه في المادة (٥٠) من هذا النظام تقريره المالي السنوي متضمناً الاسباب التي حالت دون تنفيذ اي بند من بنود الموازنة جزئياً او كلياً ، وكذلك الاسباب التي حالت دون تحصيل كامل الايرادات المقدرة فيها .

ب- يقدم الرئيس خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من آخر كل سنة مالية الى مجلس الامناء الحساب الختامي السنوي مع التقرير العائد لتلك السنة مع اية ملاحظات له على الحساب الختامي او التقرير المالي السنوي .

#### الفصل العاشر

##### احكام ختامية

المادة ٥٢- أ - يحدد الرئيس بناء على تنسيب مدير عام الادارة الوظائف المالية التي يترتب على شاغلها تقديم كفالة مالية ومقدار هذه الكفالة وشروطها ، وتتحمل الجامعة الرسوم والمصاريف الاخرى التي تتطلبها عملية تقديم الكفالة .

ب- تنظم الكفالة لدى الكاتب العدل وفقاً للنموذج الذي يقرره مدير عام الادارة وتحفظ سندات الكفالة لدى مدير شؤون العاملين في الجامعة بعد تسجيلها في سجل خاص . ويكون المدير المذكور مسؤولاً عن متابعة الكفالات وتقدم استمرار مفعوليتها وملاءة الكفلاء فيها .

المادة ٥٣- أ - تتبع الجامعة الطريقة الحسابية التي يقررها الرئيس بناء على تنسيب المدير المالي بعد الاستئناس برأي فاحصي وملققي حسابات الجامعة ، وفي حالة تعديل الطريقة الحالية تعدل المستندات والنماذج المالية وطريقة تسجيلها وقبدها بما يتفق مع الطريقة الحسابية الجديدة .

ب- يتولى المدير المالي صلاحية وضع النماذج المالية الواجب استعمالها في ادارة وتنظيم الشؤون المالية في الجامعة وتبديلها بعد الاستئناس برأي فاحصي وملققي حسابات الجامعة .

المادة ٥٤- يزود المدير المالي بنسخ من جميع العقود والوثائق التي تترتب على الجامعة بموجبها اية التزامات مالية وذلك للاعتماد عليها عند الالتزام والصرف .

المادة ٥٥- للرئيس شطب اية خسارة تقع في اموال الجامعة التقديرية اذا كانت قيمتها لا تتجاوز (٥٠) خمسين ديناراً في الوعية الواحدة خلال كل سنة مالية ، واذا تجاوزت الخسارة ذلك المبلغ ولم تتجاوز (٥٠٠) خمسمائة دينار فيرفع امرها من قبل الرئيس الى مجلس العمدة ليتخذ القرار الذي يراه مناسباً بشأنها . واذا زادت الخسارة عن ذلك المبلغ فيعرض الرئيس الموضوع على مجلس الامناء ليتخذ ما يراه مناسباً .

المادة ٥٦- عند وقوع اختلاس او نقص في اموال الجامعة او اوراقها المالية او سجلاتها ودفاترها وقيودها الاساسية يترتب على الموظف المسؤول ان يعلم بذلك مدير عام الادارة فوراً ، وعلى مدير عام الادارة ابلاغ الرئيس بالواقعة ليأمر بأجراء التحقيق اللازم بشأنها .

المادة ٥٧- لا يجوز اجراء الحك او المسح في أية حسابات او مستندات او سجلات مالية تعود للجامعة . وانما يجب اجراء التصحيح اللازم بموجب تسويات حسابية اصولية او قيود عكسية : واذا كان التصحيح لا يحتاج الى تلك التسويات او القيود فيتم ذلك بكتابة الارقام الصحيحة بالحبر الاحمر ويوقع الموظف المسؤول بجانب التصحيح .

المادة ٥٨- يصدر مجلس العمدة التعليمات اللازمة لتنظيم الامور المالية المتعلقة بما يلي :

أ - المنارل الداخلية ، بما فيها الرسوم وكيفية تحصيلها وشروط استردادها .

ب- أنشطة الطلبة بما فيها بيان المبالغ التي تساهم بها الجامعة في مختلف النشاطات الرياضية والرحلات الطلابية .

ج - نفقات الضيافة والحفلات بما فيها تحديد مخصصات كل كلية ووحدة من مخصصات تلك النفقات

د - الرحلات العلمية بما فيها تحديد المبالغ المخصصة للمشرفين وللطلبة واجور السفر ونفقات الإقامة وغيرها من المصاريف .

هـ - بدلات اجارة مرافق الجامعة ومساكن العاملين فيها وشروط تأجير وتحديد الانجازات وكيفية دفعها والالتزامات المترتبة على المتقنين بهذه المساكن .

و- سلفات الرواتب والإعانات والدورات التدريبية والمهمات الرسمية والبحث العلمي ، بما فيها تحديد قيمة تلك السلف وشروط دفعها وطرق تحصيلها ومراقبتها .

ز- علاوة تعويض مسؤولية مالية لموظفي الجامعة لمن تقتضي طبيعة عملهم تقاضياها ، بما فيها تحديد قيمة تلك التعويضات وشروط دفعها .





## نحسب الحسن لله الملك

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٩

## نظام معدل لنظام المقالع

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام المقالع لسنة ١٩٧٩ ) ويقرأ مع النظام رقم (٨) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي النظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٤) من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخرها ( ويحق لنائب الرئيس ان يحدد المسافة بين اي مقلع والمقلع الاخر ) .

١٩٧٩/٤/٢٥

### الحسين بن طلال

وزير العدل	وزير التربية والتعليم	وزير الزراعة	وزير العدل
أحمد عبدالكريم الطراونة	دولة لشؤون رئاسة الوزراء	عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الداخلية	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الاشغال والبلدية والتربية	وزير الاشغال العامة والوكالة
سليمان شرار	والمناسبات الاسلامية	عبد المولى	عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصناعة والتجارة	وزير التجارة والشباب ووزير الامم السلام بالوكالة	وزير الاشغال العامة والوكالة	وزير الاشغال العامة والوكالة
نجم الدين المجالي	الشريف غسواز شريف	عبد المولى	عبد الرؤوف الروابدة
وزير المواصلات	وزير النقل ووزير التتويين بالوكالة	وزير الاشغال العامة والوكالة	وزير الاشغال العامة والوكالة
سعيد التل	علي السحيمات	وزير الاشغال العامة والوكالة	وزير الاشغال العامة والوكالة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور ( الترانزيت ) بين دول الجامعة العربية بشكلها التالي :-

## اتفاقية تنظيم النقل بالعبور « الترانزيت »

بين دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية  
دولة الامارات العربية المتحدة  
دولة البحرين  
الجمهورية التونسية  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المملكة العربية السعودية  
جمهورية السودان الديمقراطية  
الجمهورية العربية السورية  
جمهورية الصومال الديمقراطية  
جمهورية العراق  
سلطنة عمان  
فلسطين  
دولة قطر  
دولة الكويت  
الجمهورية اللبنانية  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
جمهورية مصر العربية  
المملكة المغربية  
جمهورية موريتانيا الاسلامية  
الجمهورية العربية اليمنية  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

رغبة منها في تعزيز وتنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية ، مهلك جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية .

وتشيا مع ضرورة تنظيم وتيسير انتقال السلع عبر اراضي الدول العربية .

قد اتفقت على ما يأتي :



## الفصل الاول

## تعريف

مادة ١ - يقصد بالتماير المبينة ادناه لاغراض هذه الاتفاقية المعاني الواردة الى جانب كل منها :

- ١ - وحدات النقل :
- أ - مركبات الطرق ، بما فيها المقطورات ونصف المقطورات .
- ب - عربات السكك الحديدية .
- ج - وحدات النقل الصالحة للاستخدام في الطرق المائية الداخلية التي تستعمل في نقل البضائع على ان تكون مستوفية للشروط الواردة في الفقرة (١) من المادة (١٠) من هذه الاتفاقية .
- د - المستوعبات ذات حجم داخلي متر مكعب او اكثر .
- و او كانت هذه الوحدات معدة لنقل البضائع المعبأة في الاوعية النحاسية ( المستوعبات ) .
- ٢ - « حمولة استثنائية » : بضاعة لايجري عادة حملها في وحدة نقل قابلة للتغليف والحجم بسبب وزنها او حجمها او طبيعتها على ان يكون من السهل التعرف عليها .
- ٣ - « الضرائب والرسوم » : جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تستحق على البضائع في حالة استيرادها او تصديرها او عبورها باستثناء بدلات الخدمات التي تحدد وفق احكام هذه الاتفاقية .
- ٤ - « عملية عبور » نقل البضائع من مكتب انطلاق الى مكتب المقصد طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .
- ٥ - « مكتب تحميل » : مكتب جبارك يقع في ارض احد الاطراف المتعاقدة يكون من سلطاته وضع الاختتام الجمركية على وحدات النقل لاغراض عملية عبور .
- ٦ - « مكتب انطلاق » : مكتب جبارك تابع لاحد الاطراف المتعاقدة حيث تبدأ عملية عبور ، ويمكن ان يكون في نفس الوقت مكتب تحميل .
- ٧ - « مكتب عبور » : مكتب جبارك تابع لاحد الاطراف المتعاقدة يمر به وحدة نقل في عملية عبور .
- ٨ - « مكتب المقصد » : مكتب جبارك تابع لاحد الاطراف المتعاقدة تنتهي عنده عملية عبور .
- ٩ - « بيان الحمولة ( المانيفست ) المستند الذي يدون فيه وصف البضائع المشحولة في وحدات نقل والذي يتضمن ما يلي :
- أ - علامات ، وارقام ، عدد ونوع الطرود او الوحدات .
- ب - وصف البضائع .
- ج - قيمة البضائع .
- د - منشأ البضائع ومصدرها .
- هـ - بلد المقصد .
- و - الوزن القائم بالضاعة .
- ز - تعريف لوحدة النقل .
- ح - اسم وعنوان الشخص الموقع على بيان الحمولة .
- ط - اسم المرسل والمرسل اليه .

- ي - تفاصيل اي مستندات ملحقة ببيان الحمولة .
- ك - رقم البيان المسلسل وتاريخه .
- ل - حق للملاحظات المتعلقة بأحكام الجمارك وتاريخ وضعها .
- م - حق للملاحظات الخاصة .
- ١٠ - « بيان ( تصريح ) العبور » : البيان الكامل الذي يجب تقديمه في كل عملية عبور في البلد الذي تبدأ فيه العملية وفق الملحق رقم (١) للمرفق بهذه الاتفاقية .
- ١١ - « منطقة العبور » : أراضي الدول الاطراف في هذه الاتفاقية .
- ١٢ - « الناقل » : الشخص الذي يقوم بالنقل في عملية عبور والحجاز بذلك من السلطات الجمركية المختصة .
- ١٣ - « الضامن او الكفيل » : شخص معتمد من سلطات الجمارك في بلد طرف متعاقد لتقديم الضمانات أو الكفالات في عملية عبور .
- ١٤ - « بطاقة الضمان » بطاقة صادرة من شخص ضامن أو كفيل كاثبات أن الناقل يغطي ضمان وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .
- ١٥ - « المصرح » : الشخص الذي يوقع على بيان العبور أو من ينوب عنه .
- ١٦ - « الشخص » : الشخص الطبيعي أو المعنوي .
- ١٧ - « التصديق » : التصديق أو القبول أو الموافقة .
- ١٨ - « اللجنة » : اللجنة الفنية التي تؤلف وفق احكام هذه الاتفاقية .

مادة ٢ - ١ - يعتبر نقل عبور لاغراض هذه الاتفاقية نقل البضائع والامتعة الشخصية ووحدات النقل ايا كان منشؤها ( مع مراعاة احكام المقاطعة ) عبر اراضي احد الاطراف المتعاقدة سواء نقلت من وحدة نقل الى اخرى او لم تنقل او اودعت المستودعات او لم تودع او طرأ تبديل على شحنتها او لم يطرأ مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى النقل عبره على ان يكون المقصد بلد احد الاطراف المتعاقدة .

٢ - تعتبر البضائع العابرة التي يكون منشؤها احد الاطراف المتعاقدة مشمولة بأحكام هذه الاتفاقية ولو كان بلد المقصد غير بلد احد الاطراف المتعاقدة ويعتبر كذلك نقلا بالعبور كبضاعة ، نقل مركبات الطرق على عجلاتها ونقل المواشي والحيوانات الحية على اقدامها او محملة عبر بلد احد الاطراف المتعاقدة الى بلد الطرف الآخر وفقا للانظمة والقواعد الجمركية النافذة .

٣ - لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ان تستخدم مرافق الدول الاطراف المتعاقدة في الاستيراد والتصدير لاغراض هذه الاتفاقية كلما كان ذلك ممكنا وعلى ان تقدم الدول المعنية أقصى التسهيلات الممكنة في هذا الشأن .

## ( الفصل الثاني )

## نطاق تطبيق الاتفاقية

- مادة ٣ - ١ - تعلّق هذه الاتفاقية على نقل البضائع وفقا لاحكام المادة الثانية من هذه الاتفاقية .
- ٢ - كل اشارة في هذه الاتفاقية الى نقل البضائع في وحدات النقل تشمل نقل الحمولات الاستثنائية ما لم يرد صراحة نص محدد يتعلق بالحمولات الاستثنائية .
- ٣ - تستثنى من تطبيق احكام هذه الاتفاقية الاسلحة الحربية والاعتدة والمهمات العسكرية .

مادة ٤ - على المستفيد من احكام هذه الاتفاقية مراعاة ما يلي :

- ١ - ان يتم النقل في غير حالة الحمولة الاستثنائية بواسطة وحدات نقل مستوية للشروط المحددة في المادة (١١) من هذه الاتفاقية .
- ٢ - تقديم بيان ( تصريح ) عبور مع وحدة النقل الى سلطات الجمارك في مكتب الانطلاق مستوفيا الشروط المطلوبه فيه .
- ٣ - ان يكون لاصرح حاملا لبطاقة ضمان سارية المفعول او ان يكون مغلى بضمان مقبول من احدى الدول الاطراف المتعاقدة .
- ٤ - تقديم بيان حمولة ( مانيست ) ينظمه صاحب وحدة النقل او وكيله المحول مؤشرا عليه من قبل السلطات الجمركية المختصة في بلد المصدر .

مادة ٥ - مع مراعاة الشروط المطلوب توافرها في هذه الاتفاقية فان البضائع ووحدات النقل :

- ١ - لا تخضع لدفع او ايداع ضرائب او رسوم او حوالد في مكتب الانطلاق او مكاتب العبور مما يفرض عادة عند الاستيراد او التصدير او العبور وذلك باستثناء بدلات الخدمات الرسمية المؤداة كرسوم العبور وصيانة الطرق والخدمات التي تقدم من قبل المؤسسات العامة على الا تزيد في مجموعها عن ( ٤ بالالت ) من قيمة البضائع العابرة .
- ٢ - كفاعدة عامة لا تخضع لكشف او معاينة جمركية في مكاتب العبور اذا كانت الاختام سليمة ولم يكن هناك دليل على وجود تلاعب او مخالفة ولا يطبق ذلك على الحمولات الاستثنائية .
- ٣ - كفاعدة عامة لا تخضع - خلال عملية العبور - لاية اجراءات جمركية تتجاوز تلك الواردة في هذه الاتفاقية وذلك دون الاخلال بتطبيق الاحكام المتعلقة بالآداب العامة او الأمن العام او الصحة العامة والحفاظة على الثروة النباتية والحيوانية .

#### ( الفصل الثالث )

##### احكام خاصة

- مادة ٦ - ١ - يسمح بنقل البضائع عبر اراضي اي من الاطراف المتعاقدة وفقا لاحكام هذه الاتفاقية في وحدات نقل بدون اعاقبة او قيد او تمييز لنوع وحدة النقل على ان تكون مسجلة لدى اي من الدول المتعاقدة وتحت مسئولية نقل مجاز :
- ٢ - تمنح وحدات النقل العابرة لاحد الاطراف المتعاقدة التسهيلات الكافية في اراضي اي من الاطراف المتعاقدة ويمنح سائقوها التسهيلات اللازمة للعبور والاقامة على ان تراعى القوانين والانظمة النافذة لدى بلدان الاطراف المتعاقدة .
  - ٣ - تمنح الدول الاطراف في هذه الاتفاقية افضلية في استعمال مرافئها لاغراض عمليات العبور .
  - ٤ - ١ - لا يجوز لاية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة منح مزايا او تسهيلات لدولة غير طرف في هذه الاتفاقية تعادل او تزيد عن تلك الممنوحة بموجب احكام هذه الاتفاقية .
- غير انه يجوز للدولة العضو في احوال استثنائية عقد اتفاقات خلافا لاحكام هذه الفقرة ، على ان تقدم للبررات التي دعت اليها الاجراء .

ب - يستثنى من احكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة الاتفاقات الموقدة قبيل لفاذ هذه الاتفاقية .

٥ - لا تحول الاسباب السياسية دون تنفيذ احكام هذه الاتفاقية .

٦ - تعمل الدول الاطراف المتعاقدة على تحسين طرق العبور وصيانتها لتكون صالحة باستمرار للنقل مادة ٧ - ١ - يحق لسياوات الشحن المسجلة في بلدان الاطراف المتعاقدة لأغراض هذه الاتفاقية ان تدخل او تمر فارغة او عملة الى ومن اراضي اي من تلك الاطراف حتى امكنة التحميل والتفريغ فيها بشرط ان لا تتعاطى النقل الداخلي في ذلك البلد ، مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

٢ - يجري نقل الحمولات بسيارات الدول الاطراف المتعاقدة دون تحديد نسب معينة ، مع احداث مكاتب لتنظيم الدور .

٣ - يجري ضمان السيارات وفق القوانين والانظمة والاوراق المحلية في البلد الذي تدخل فيه او تمر عبره .

مادة ٨ - يستعاض عن البيانات ( التصاريح ) الجمركية على اختلاف انواعها ، التي تنظم عادة في بلدان العبور عند مرور وحدات النقل باحدى الدول الاطراف المتعاقدة ، ببيان العبور المنظم في بلد المصدر ويعتمد هذا البيان في جميع مراحل العبور .

مادة ٩ - تشجع الاطراف المتعاقدة لنقل البضائع بالسكك الحديدية كلما امكن ذلك .

مادة ١٠ - تنشأ مؤسسة ضمان مشتركة للدول الاطراف المتعاقدة تقسوم بضمان المبالغ المستحقة قانونا من جراء عملية العبور . وتصدر لهذا الغرض بطاقات ضمان تكون مقبولة لدى جميع الدول الاطراف المتعاقدة وبالشكل الذي تتفق عليه .

الى ان يتم انشاء هذه المؤسسة يتعين على كل طرف معاقد ان يقرر الشروط الواجب توافرها في الاشخاص الذين يقومون بعملية الضمان ونوع ومقدار الضمان الواجب تقديمه من البضائع العابرة ومعدات النقل .

#### ( الفصل الرابع )

##### الشروط الفنية للتطبيق على وحدات النقل

مادة ١١ - ١ - يجب ان تتوفر في وحدات النقل المستخدمة لنقل البضائع الشروط التالية :

أ - ان تكون معتمدة لنقل البضائع وفقا لنظام الختم الجمركي .

ب - امكانية وضع اختام الجمارك ببساطة وفاعلية عليها .

ج - عدم امكانية اخراج اي بضائع من الجزء المختم منها او ادخالها فيه دون ان يترك ذلك آثارا عت واطحة دون كسر اختام الجمارك .

د - الا تحتوي على فراغات خفية حيث يمكن اخفاء اي بضائع فيها .

هـ - ان تكون جميع الفراغات الصالحة لاحتواء البضائع مما يمكن للتفتيش الجمركي من الوصول اليها بسهولة .

و - ان يكون هناك حاجز بين غرفة السائق وصندوق الحمولة بما يكفل التغليف وفق الفقرة ( ز ) من هذه المادة :

ز - يجري تغليف وحدات النقل المكشوفة باغطية محكمة تربط بالحبال وتطوق بسلك من الخارج ، تختم بالختم الجمركي بحيث يضمن عدم العبث بالحمولة .



٢ - تعمل الدول الاطراف المتعاقدة - عن طريق اللجنة- فور نفاذ هذه الاتفاقية على وضع مواصفات موحدة لوحدة النقل وتوحيد حمولات النقل المتماثلة في مواصفاتها ، وإلى ان يتم ذلك التوحيد يسمح لوحدة النقل بالتحميل في اراضي جميع الاطراف المتعاقدة بالحمولة المسجلة على رخصتها الرسمية.

٣ - اذا كانت مواصفات وحدات نقل الدول غير المتعاقدة تختلف عما هو وارد في الفقرتين (١) ، (٢) من هذه المادة فتقوم اللجنة بتحديد مواصفات مايقبل منها للنقل عبر اراضي الدول الاطراف المتعاقدة .

#### ( الفصل الخامس )

##### الاعطية والأربطة والاختتام الجمركية

مادة ١٢ - ١ - يجب ان يوافق في الاعطية و الأربطة والاختتام الجمركية المستعملة في عملية العبور الحد الأدنى من الشروط الواردة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية .

٢ - على الاطراف المتعاقدة - كلما كان ذلك ممكنا - ان تقبل الاعطية والأربطة والاختتام الموضوعة من قبل السلطات الجمركية للاطراف المتعاقدة الاخرى التي يتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط الواردة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ولها الحق باضافه اربطة اخرى واختتامها الخاصة .

٣ - عند موافقة طرف متعاقد على الأربطة والاختتام الموضوعة بمعرفة طرف متعاقد آخر فانها تمنح الحماية القانونية في اراضيها كاتما اربطة واختتام وطنية.

مادة ١٣ - تبادل الاطراف المتعاقدة لأغراض هذه الاتفاقية صور الاختتام الجمركية التي تستعملها واسماء ونماذج توقيعات الموظفين الخوّلون.

#### ( الفصل السادس )

##### المخالفات

مادة ١٤ - ١ - في حالة حدوث مخالفات لاحكام هذه الاتفاقية فسلطة الجمارك او لاية سلطة اخرى مختصة في بلد الطرف المتعاقد الذي حدثت المخالفة في اراضيها اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسيغاف الضرائب والرسوم المستحقة والغرامات.

٢ - عندما لا يكون ممكنا تحديد البلد الذي وقعت به المخالفة فلها تعتبر قد حدثت في البلد الذي اكتشفت فيه مع احتفاظ الاطراف المتعاقدة ذات العلاقة بملاحقة المخالفة وفق قوانينها النافذة اذا تبين فيها بعد الاخذ بالمخالفة قد وقعت في اراضيها.

مادة ١٥ - اذا ارتكبت المعال تشكل جريمة وفق القانون او تعتبر خرقا لاحكام هذه الاتفاقية فسلطة المختصة في البلد الذي حدث فيه الفعل او الذي اعتبر كذلك بموجب المادة (١٤) من هذه الاتفاقية ان تتخذ الاجراءات اللازمة ضد المرتكب يفرض العقوبات واسترداد الضرائب والرسوم والمبالغ الاخرى المستحقة وفق القانون النافذ فيها.

#### الفصل السابع

##### الاجراءات الرسمية في مكاتب التحميل والانطلاق

مادة ١٦ - ١ - تقدم وحدات النقل المسجلة المستوفية لاحكام المادة (١١) من هذه الاتفاقية وكذلك بيان العبور الى سلطة الجمارك المختصة في مكتب التحميل والانطلاق.

٢ - تقوم وحدات النقل بالاختتام الجمركية من قبل السلطات المذكورة والمسجلة على بيان الحمولة باسم المكتب وتنصيصات الاختتام الموضوعة والتاريخ الذي وضعت فيه .

٣ - تتدقق سلطة الجمارك اية خطوات تراها في نطاق التشريع الوطني التحقق من دقة البيانات وصلاحية البضائع المشحونة .

٤ - ان يكون النسيان المقدم نافذ الفصول .

٥ - يعاد بيان العبور بعد اتمام الاجراءات الجمركية الى صاحب العلافه وتحفظ سلطة الجمارك في مكتب الانطلاق بنسخة منه.

٦ - لا تنصع الحمولات الاستثنائية لتختم الجمركي اذا كان من السهل التعرف عليها ومعيها بالرجوع الى العلامات او ارقام المصنع او الوصف المبين او بوضع علامات تعريف او اختتام جمركية لضمان عدم التصرف بها ومعيها كلياً او جزئياً دون ان يترك ذلك أثراً واضحاً أثناء عملية العبور .

٧ - لسلطة الجمارك ان تطلب قوائم (فواتير) او نشرات او كتالوجات او صور البضائع وفي هذه الحالة تعتبر مستندات ذات صفة رسمية ويجب إثبات هذه المستندات في بيان العبور .

#### الفصل الثامن

##### الاجراءات الرسمية في مكاتب العبور

مادة ١٧ - ١ - تقدم الى سلطة الجمارك في كل مكتب دخول في بلد عبور وحدة النقل المحملة مع بيان الحمولة وبيان العبور .

٢ - تتأكد سلطة الجمارك من توفر الشروط المطلوبة في بيان العبور ووحدة النقل والبضائع المحملة وذلك وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية.

٣ - تقدم الضمانات وفقاً لاحكام الفصل السادس من هذه الاتفاقية .

٤ - تلتزم سلطة الجمارك بتظهير نسخ بيان العبور وتحفظ بنسخة منه لأغراض الرقابة الجمركية.

مادة ١٨ - ١ - تقدم الى سلطة الجمارك في كل مكتب خروج في بلد عبور وحدة النقل المحملة وعليها الأربطة والاختتام الجمركية بحالة سليمة وكذلك بيان العبور الخاص بالبضائع وتحقق هذه السلطة من عدم حدوث تلاعب في وحدة النقل ومن سلامة الأربطة والاختتام الجمركية وعلامات التعريف وتقوم بتظهير بيان العبور .

٢ - تحفظ سلطة الجمارك في المكتب المذكور بنسخة من بيان العبور .

مادة ١٩ - يتعين على سلطة الجمارك عندما تقبل غطاء الجمارك في مكتب عبور او أثناء الرحلة لتتمكن من فحص وحدة النقل المحملة ان تسجل على بيان العبور الاوصاف الجديدة لتتم الجمارك الموضوع.

مادة ٢٠ - ١ - اذا حدث كسر او تلف في الاربطة او الاختام الجمركية او اذا اهلكت البضائع او وحدات النقل او لحقتها ضرر بسبب قوة قاهرة او حادث غير متوقع اثناء عملية العبور يتولى الشخص القسام بالنقل ابلاغ الوقائع لأقرب مكتب جمرك دون تأخير وتعد سلطة الجمارك في هذا المكتب تقرير وتستخدم - اذا كان ذلك ممكنا - استمارة لتقرير الحوادث مطابقة للنموذج المبين بالملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية وتسمح باستمرار عملية العبور بعد اتخاذ الاجراءات الضرورية وارساق صورة من التقرير مع بيان العبور .

٢ - اذا لم يكن ممكنا الاتصال بسلطة الجمارك في الحال يجري الاتصال بابة سلطة رسمية اخرى التي تقوم باعداد استمارة لتقرير الحوادث مطابقة للنموذج المبين في الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية ان كان ذلك ممكنا وترفعها ببيان العبور ويقدم هذا التقرير مع وحدة النقل وبيان العبور الى مكتب الجمارك التالي . وتسمح سلطة الجمارك في هذا المكتب باستمرار عملية العبور بعد اتخاذ الاجراءات الضرورية .

٣ - في حالة الخطر المحدق الذي يستلزم التفريع الفوري الكلي او الجزئي للبضائع المحملة يجوز للشخص الذي يقوم بالنقل ان يتخذ الاجراء الملائم بمعرفة الخاصة وعلى مسؤوليته ومن ثم فعليه ان يتبع الاجراء الوارد في الفقرة (١) او (٢) من هذه المادة طبقا لما يقضي به الحال .

٤ - اذا لم يكن كسر او تلف الاربطة او ختم الجمارك او هلاك البضائع او وحدات النقل او ضررها قد حدث في اراضي طرف متعاقد فعلى سلطة الجمارك في مكتب الدخول التالي في الطريق ان تتأكد ان الحادثة قد وقعت فعلا مؤيدة بمحضر صادر من جهة رسمية في البلد الذي وقعت فيه ، ثم تسمح باستمرار عملية العبور .

#### الفصل التاسع

##### الاجراءات الرسمية في مكتب المقصد

مادة ٢١ - ١ - تقدم وحدة النقل المحملة وعليها الاربطة والاختام الجمركية في حالة سليمة مع بيان العبور المتعلق بالبضائع الى السلطة الجمركية في مكتب المقصد .

٢ - تقوم سلطة الجمارك في مكتب المقصد بأية رقابة ترى انها ضرورية للتأكد مما اذا كان المصريح او الناقل قد وفي بجميع التزاماته .

٣ - تدون سلطة الجمارك في مكتب المقصد على بيان العبور تاريخ تقديم وحدة النقل المحملة ونتائج اية رقابة ويعاد بيان العبور الى الشخص ذى العلاقة مظهرا بوصول البضاعة بكاملها سليمة ويعتمد هذا التظهير لغرض الابراء وتعطى لصاحب العلاقة شهادة بذلك عند طلبه .

٤ - تحتفظ سلطة الجمارك في مكتب المقصد بنسخة او اكثر من بيان العبور .

#### الفصل العاشر

##### تبادل التعاون الاداري

مادة ٢٢ - اذا تقدمت السلطة الجمركية في بلد طرف متعاقد الى السلطة الجمركية في بلد طرف متعاقد آخر بطلب تحريري لاغراض التحقيق في المخالفات او الشكوك من جراء تنفيذ هذه الاتفاقية فعلى تلك السلطة ان تقدم في اسرع وقت ممكن اية معلومات تتعلق بالبيانات او الاختتام او البضائع المتقولة او وحدات النقل او غيرها من المعلومات .

مادة ٢٣ - عندما تكتشف سلطة الجمارك في بلد طرف متعاقد مخالفة كبيرة في بيان عملية العبور فعليا ان تقوم في الحال باخطار سلطات الجمارك في بلدان الاطراف المتعاقدة المعنية بذلك .

مادة ٢٤ - يجوز للسلطات الجمركية في بلدان الاطراف المتعاقدة اجراء الاتصالات المباشرة فيما بينها لتفهيلا لاغراض هذه الاتفاقية .

#### الفصل الحادي عشر

##### احكام اخرى

مادة ٢٥ - لا يجوز شحن اية بضائع اضافية داخل وحدة نقل اثناء عملية عبور مالم ينظم بيان عبور مستقل على ان يثبت ذلك في البيان الاصلي الصادر عن بلد الانطلاق الاول .

مادة ٢٦ - يجوز اثناء عملية عبور في مكتب جمارك غير المحدد في بيان العبور باعتباره مكتب المقصد بناء على طلب صاحب العلاقة وموافقة سلطة الجمارك المختصة على ان يسجل ذلك على بيان العبور وبيان الحمولة شريطة ان تبقى العملية بعد ذلك عملية عبور وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

مادة ٢٧ - اذا نقلت المسئولية عن وحدة النقل او البضائع خلال عملية عبور من مصرح او ناقل الى آخر فيجب الحصول على موافقة السلطة الجمركية المختصة على ذلك وتبقى المسئولية عن وحدة النقل او البضائع قائمة على حائق المصرح او الناقل السابق لحين حصول الموافقة المذكورة . وتقدم نسخة من بيان العبور المبين فيها نتائج اية رقابة الى المصرح او الناقل السابق اذا طلب ذلك .

مادة ٢٨ - يجوز للاطراف المتعاقدة اثناء عملية عبور في اراضيها :

١ - ان تعين حدا زمني لبقاء وحدات النقل والبضائع في اراضيها .

٢ - ان تلزم وحدات النقل بخط سير محدد .

٣ - ان تخضع وحدات النقل اثناء عبورها لحراسة جمركية .

٤ - ان تخضع نقل الحمولات الاستثنائية للقوانين والانظمة النافذة لديها مع مراعاة احكام هذه الاتفاقية

مادة ٢٩ - ١ - تطبع وتحمور الاستمارات وبيانات الحمولة والعبور اساسا باللغة العربية ويجوز تحريرها بأية لغة اضافية اخرى مقبولة لدى سلطة الجمركية في البلد الذي تقع فيه مكاتب التحميل اضافة الى اللغة العربية

٢ - تدون الاوزان والمقاييس لاغراض هذه الاتفاقية وفقا للنظم المترى .

المادة ٣٠ - مع مراعاة احكام المادة (٢٠) من هذه الاتفاقية لا تستحق الضرائب والرسوم المقررة على البضائع ووحدات النقل اذا تحققت لدى سلطة الجمارك ان البضائع ووحدات النقل قد هلكت كليا بسبب قوة قاهرة خلال عملية العبور .

مادة ٣١ - على كل طرف متعاقد ،

١ - ان يعنى باتمام كافة الاجراءات الجمركية الرسمية في المكاتب الجمركية في اقصر وقت ممكن مع اعطاء الاولوية للبضائع القابلة للتلف او التلف او الحيوانات وغيرها من البضائع التي يتطلب الامر نقلها بسرعة .

٢ - ان يسمح بالتميز الاجراءات الجمركية الرسمية في مكاتب العبور في غير ساعات العمل الرسمية وفي ايام العطلة الرسمية .

مادة ٣٢ - مع مراعاة احكام المادة الخامسة من هذه الاتفاقية . للدول الاطراف ان تستوفي اجور الخدمات عن الاجراءات الجمركية الرسمية اذا تمت في غير ساعات العمل الرسمية او في ايام العطل الرسمية او في غير الاماكن المحددة لها . وذلك بموجب تعليمات تصدرها في هذا الشأن .

مادة ٣٣ - يحق لكل طرف متعاقد ان يحرم - بصورة مؤقتة او دائمة - اي شخص من الاستفادة من احكام هذه الاتفاقية اذا ثبت انه مدان بارتكاب مخالفة ضد القوانين او الانظمة الجمركية وتخطر بذلك الاطراف المتعاقدة الاخرى وكذلك مؤسسة الضمان او فروعها بدون تأخير .

مادة ٣٤ - يتم التعاون بين السلطة الجمركية والسكك الحديدية في بلد طرف متعاقد من اجل تطبيق احكام المواد من (٦) الى (٢٢) و (٢٧) من هذه الاتفاقية وذلك عندما يجري نقل البضائع بواسطة السكك الحديدية .

مادة ٣٥ - للدول الاطراف المتعاقدة ان تمنح بعضها البعض بالاتفاق فيما بينها تسهيلات اكثر مما هو وارد في هذه الاتفاقية بشرط الا يوق ذلك التنازلات العبور التي تتم في ظل هذه الاتفاقية .

مادة ٣٦ - تعفى بطلاقات الضمان المستعملة وغير المستعملة المرسلة الى مؤسسة الضمان او فروعها من الضرائب والرسوم ومن قيود الاستيراد والتصدير والتفقد .

مادة ٣٧ - تعمل الدول الاطراف المتعاقدة فور نفاذ هذه الاتفاقية على تمهيد اجور النقل فيما بينها تحقيقا لغراض هذه الاتفاقية وذلك وفقا للاسس المتبعة في وضع تعريفات النقل .

#### الفصل الثاني عشر احكام ختامية

مادة ٣٨ - يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول المتعاقدة الاخرى .

مادة ٣٩ - يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

مادة ٤٠ - أ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق سبع من الدول الموقعة عليها على ان يكون من بينها خمس من الدول المصدقة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٣ .

ب - واعتباراً من التاريخ المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، محل احكام هذه الاتفاقية عمل الاحكام المتعلقة بتجارة الترانزيت الواردة في اتفاقية عام ١٩٥٣ وتعديلاتها المشار اليها آنفاً .

مادة ٤١ - ١ - يجوز لأي طرف متعاقد أن يعلن عن رغبته في الانسحاب من هذه الاتفاقية بوثيقة مكتوبة تودع لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

٢ - يعتبر الانسحاب نافذاً للمفعول في حق تلك الدولة بعد مضي ستة اشهر من تاريخ ايداع وثيقة الانسحاب .

٣ - عندما يخطر طرف متعاقد بالانسحاب من هذه الاتفاقية طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة فإن التزامه باحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بآلية عملية عبور جرت قبل تاريخ نفاذ الانسحاب يظل قائماً .

مادة ٤٢ - ١ - تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة فنية من ممثلين عن كل دولة متعاقدة تجتمع خلال شهرين من نفاذ هذه الاتفاقية ومرة كل عام وكلما دعت الحاجة الى ذلك وتتخذ توصياتها بموجب احكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي بشأن المشاكل الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية فاذا تم الاتفاق على حل المشكلة بأغلبية ثلثي الاصوات اصبحت قراراً ملزماً قابلاً للنفاذ الفوري والا فتمرض هذه التوصيات على المجلس المذكور لاتخاذ قرار بشأنها .

٢ - تجتمع اللجنة في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية او في احد بلدان الاطراف المتعاقدة بدعوة من الامانة العامة أو بناء على طلب احد الاطراف المتعاقدة .

مادة ٤٣ - ١ - يمكن اقتراح تعديل هذه الاتفاقية من قبل طرف متعاقد أو أكثر على ان يعرض الاقتراح على اللجنة الفنية المشار اليها في المادة (٤٢) من هذه الاتفاقية لتقديم التوصيات بشأنه .

٢ - تعتبر التعديلات نافذة اعتباراً من تاريخ ايداع وثائق تصديق حكومات سبع من الدول الموقعة عليها على ان يكون من بينها خمس من الدول المصدقة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٣ .

مادة ٤٤ - تعتبر ملاحق الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها .

مادة ٤٥ - يتولى امين عام جامعة الدول العربية ابلاغ الاطراف المتعاقدة بما يلي :

- التوقيع والتصديق والانضمام طبقاً للمادة (٣٨) من هذه الاتفاقية .
- الانضمام طبقاً للمادة (٣٩) من هذه الاتفاقية .
- تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية طبقاً للمادة (٤٠) من هذه الاتفاقية .
- الانسحاب من الاتفاقية طبقاً للمادة (٤١) من هذه الاتفاقية .
- أي تعديل يعتبر نافذاً طبقاً للمادة (٤٣) من هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة في يوم الاثنين ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٩٧ هـ (الوافق ١٤ آذار / مارس سنة ١٩٧٧ م) ، من أصل واحد يحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها .

وتأيداً لما تقدم فقد وقع مندوبون المفوضون المينة اسماءهم فيما بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم ورسماهم امضاءات عن حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية	(الدكتور نجيم الدين الدجاني)
دولة الامارات العربية المتحدة	(الشيخ سلطان بن احمد الملا)
دولة البحرين	(ابراهيم محمد عبد الكريم)
الجمهورية التونسية	(صلاح الدين عبد الله)
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	(جمال حوسو)
المملكة العربية السعودية	(الشيخ محمد أبا الخيل)
جمهورية السودان الديمقراطية	(الشريف الخاتم محمد)



الجمهورية العربية السورية	( الدكتور محمد العبادي )
جمهورية الصومال الديمقراطية	( عبد الرحمن فاوح )
الجمهورية العراقية	( حكمت ابراهيم المزوي )
سلطنة عمان	( عبد الله سعيد الشعلي )
للسطين	( ابراهيم عيسى )
دولة قطر	( علي سلطان العلي )
دولة الكويت	( عبد الرحمن العتيقي )
الجمهورية اللبنانية	( ميشال ضومط )
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	( سليمان القنصل )
جمهورية مصر العربية	( الدكتور صلاح الدين حامد )
الملكمة المغربية	( عبد اللطيف العراقي )
جمهورية موريتانيا الاسلامية	( اسماعيل ولد مولود )
الجمهورية العربية اليمنية	( مصطفى يعقوب )
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	( محمود سعيد مدحي )

## ملحق رقم ( ٢ )

الشروط الواجب توافرها في الأغذية والاربطة والاختام الجمركية

يجب أن يوفر في الاغذية والاربطة والاختام الجمركية ما يلي :

- ١ - الشروط العامة : يجب أن تكون :
  - أ - قوية ومتينة ومقاومة للعوامل الطبيعية .
  - ب - من الممكن تثبيتها أو زرعها بسرعة وسهولة .
  - ج - من الممكن فحصها والتحقق من سلامتها بسهولة .
  - د - لا يمكن ازالتها أو زرعها أو فكها أو العبث بها دون أن يترك ذلك آثارا واضحة .

٢ - الشروط الخاصة بالأغذية : يجب أن يكون الغطاء :

- أ - مصنوعا من قماش .
- ب - مؤلفا من قطعة واحدة .
- ج - سليما غير ممزق بصورة تسمح بعدم الوصول الى الحمولة .
- د - كبيرا لدرجة تغطي جميع الحمولة لتغطية تامة بحيث يسهل على جوانب الصندوق الذي يجري تثليله .
- هـ - مجهزا بحلقات معدنية مثبتة في داخل القماش على طول محيطه وبإبعاد متساوية ما أمكن :

٣ - الشروط الخاصة بالاربطة : يجب أن يكون الرباط :

- أ - مؤلفا من قطعة واحدة .
- ب - بطول يسمح بجمع طرفيه بعد مروره في عرى الغطاء وفي حلقات الصندوق .
- ج - أن يثبت بشكل يحول دون الوصول الى أي مكان في الصندوق أو في الحمولة دون أن يؤدي ذلك الى قطعه أو اتلافه .

٤ - الشروط الخاصة بالاختام الجمركية : يجب أن يكون الختم :

- أ - ذا شكل وحجم يسمحان برؤيته بسهولة .
- ب - مصنوعا من مادة قوية بدرجة كافية تحول دون تعرضه للكسر أو التلف بفعل العوامل الطبيعية .
- ج - مصنوعا بشكل لا يمكن معه استعماله أكثر من مرة واحدة .
- د - أن يحمل كلمة ( جبارك ) واسم الدولة باللغة العربية بالإضافة الى ارقام ورموز وكتابات تدل على اسم المكتب الجمركي الذي وضعه .
- هـ - أن يكون من الصعب تقليده أو تزويره .
- و - أن تكون فتحاته بحجم يسمح بمرور الاربطة وتثبيتها معه باحكام عندما يقفل الختم .

## ملحق رقم ( ٣ )

## تقرير حوادث

تاريخه :

مكان تسجيلها :

رقمها :

رقم بيان العبور :

اسم الشخص الناقل :

نوع وحدة النقل :

اسم السائق :

اسم الدولة التي وقع فيها الحادث :

مكان وقوع الحادث :

نوع الموقعين اذناه :

ثبت ما يلي :

بتاريخ :

١ - وحدة النقل :

٢ - الحمولة :

الاجراءات التي اتخذها الشخص الناقل :

الاجراءات المتخذة من قبل منظمي الضبط :

أسماء الموظفين وقيامهم :

جرى الكشف على وحدة النقل المينة اعلاه وتبين :





## قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بموجب كتابه المؤرخ ٩٧٨/١٠/٢٣ رقم ١٢٣١٠/١٦/أ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثالثة من قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٣ وبيان ما يلي :

١ - هل ان الاعفاء للنصوص عليه في هذه المادة يشمل عقارات الاوقاف الخيرية التي تنشئها وزارة الاوقاف وتستغلها بطريق التأجير الى الغير ام لا ؟

٢ - هل ان كليات الامتت التي تبتاعها مصلحة الاوقاف لاجراض انشاء الابنية الرقعية التي تقوم بها الوزارة تعتبر معفاة من رسوم الانتاج المحلي والضريبة الاضافية اذا كان الغرض من انشاء الابنية هو استغلالها عن طريق التأجير الى الغير .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٨/١٠/١٨ رقم ٥/ عام ٨٧٩٧/ وتديق النصوص القانونية يتبين : ان المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ما يأتي :

١ - تعنى كافة معاملات ودعاوى الاوقاف الخيرية من الرسوم والطوائع على اختلاف انواعها .

٢ - تعنى كافة املاك الاوقاف الخيرية المستغلة مباشرة من قبل الهيئة التي تتولى ادارتها من الضرائب والرسوم والطوائع على اختلاف انواعها ، ويشترط في ذلك ان لا يشمل هذا الاعفاء املاك الاوقاف الخيرية اذا كانت مستغلة من قبل اشخاص آخرين . وفي هذه الحالة تحقق الضريبة على المستغلين وتسقو في منهم .

وحيث ان ما يستفاد من هذا النص ان طريقة استغلال املاك الوقف الخيري هي المناط في اعتبار هذه الاملاك معفاة من الضرائب والرسوم على اختلاف انواعها او غير معفاة منها .

وحيث ان الاستغلال حسبما جاء في نفس النص وفي المبادئ القانونية السائدة انما يتم باحدى وسيلتين :

الاولى - الاستغلال المباشر باستعمال المال عن طريق اشغاله بالسكنى او ما مائلها .

الثانية - الاستغلال غير المباشر عن طريق تأجير المال للغير والحصول على الأجرة .

وحيث ان النص المشار اليه لا يعني عقارات الوقف الخيري من الضرائب والرسوم الا اذا كانت مستغلة استغلالا مباشرا من قبل الهيئة التي تتولى ادارتها ، اما اذا كانت مستغلة استغلالا غير مباشر من قبل اشخاص آخرين فلا تكون معفاة من الضرائب والرسوم بل تتحقق هذه التكاليف المالية على اولئك الاشخاص الآخرين .

فان ما ينبغي على ذلك ان عقارات الوقف الخيري التي تستغل استغلالا غير مباشر عن طريق تأجيرها للغير لا تكون معفاة من الضرائب والرسوم .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى للمسؤول عنها .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان الفقرة الاولى من المادة الثالثة المطلوب تفسيرها قد اعفت معاملات الاوقاف الخيرية من الرسوم والطوائع على اختلاف انواعها وان حكم هذه الفقرة انما ينحصر بالرسوم والطوائع ولا يشمل الضرائب .

وحيث ان كلمة ( معاملات ) الواردة في هذه الفقرة بمعناها القانونية تشمل العقود كالبيع والشراء . . . الخ فان معاملته شراء الامتت لمصلحة الاوقاف لاستعماله في انشاء ابنية الاوقاف الخيرية تعتبر معاملة معفاة من الرسوم بما في ذلك رسوم الانتاج المحلي تطبيقا لنص الفقرة الاولى المشار اليها .

اما بخصوص الضريبة الاضافية على الامتت المستورد او المصنوع محليا والمطروح للاستهلاك المحلي وقدرها ثمانمائة فلس عن كل طن ، فن الرجوع للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ الذي فرضت هذه الضريبة بموجبه نجد ان المادة الخامسة منه حسبها عدلت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ اسعنت كليات الامتت من هذه الضريبة اذا كانت معفاة من رسوم الانتاج المحلي بموجب نظام رسوم الانتاج المحلي على الامتت رقم ٤٨ لسنة ٩٦٨ وأية تعديلات تطرأ عليه .

وحيث ان الضريبة الاضافية هي تكليف مالي مضاف الى الضرائب والرسوم المفروضة بموجب اي تشريع آخر حسبما هو واضح من نص المادة الثانية من قانون الضريبة الاضافية المشار اليه آنفا .

فان ما ينبغي على ذلك ان الشخص الذي لا يكون مكلفا بضريبة او رسم بموجب تشريع آخر يعتبر معفى من الضريبة الاضافية

وحيث ان مصلحة الاوقاف هي في الاصل معفاة من رسوم الانتاج المحلي بالاستناد لنص الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم كما اسلفنا .

فان هذه المصلحة تعتبر معفاة ايضا من الضريبة الاضافية على الامتت .

هذا ما نقرره بصدد تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ٢٥ جبهادي الاولى سنة ١٣٩٩ الموافق ١٩٧٩/٤/٢٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاوقاف	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة	الرئيس الثاني لمحكمة	رئيس الديوان الخاص
والشؤون والمقدسات	في رئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	بفريق القرائين
الاسلامية	عيسى طهاس	فواز الروسان	نجيب الرشدان	موسى السالك
انعام خلفاوي				



## قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٩/٣/٣١ رقم ب/٣٧٨٧/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ج) من المادة الرابعة المعدلة من نظام الموظفين في البنك المركزي الاردني رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ وبيان المعنى المقصود من عبارة (لاي سبب كان) الواردة في هذه الفقرة وهل ان عدم وجود درجة اعلى من درجة الموظف الذي وصل الى اعلى مربوط الدرجة التي يشغلها يدخل ضمن مفهوم هذه العبارة بحيث يتعين منح الزيادات لمثل هذا الموظف عندما لا يكون بالامكان ترفيعه الى درجة اعلى للسبب المذكور ؟

وبعد الاطلاع على كتاب محافظ البنك المركزي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٠ رقم ١١٢١ وتديق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها تنص على ما يأتي (في حالة وصول الموظف الى اعلى مربوط الدرجة التي يشغلها وليس بالامكان ترفيعه الى درجة اعلى لاي سبب كان فيمنع زيادته السنوية كما هي مقررة لدرجته لمدة اقصاها خمس سنوات ) .

ويتضح من هذا النص ان عبارة (وليس بالامكان ترفيعه لاي سبب كان) الواردة فيه قد جاءت بسبغة الاطلاق وحيث ان تطلق يجري على اطلاقه ما لم يرد دليل التقييد نصاً او دلالة .

وحيث لم يرد في النظام المطلوب تفسيره ما يمكن اعتباره مقيداً لذلك الاطلاق بالانص ولا بالدلالة .

فان تلك العبارة يجب ان تجرى على اطلاقها بحيث تشمل كافة الاسباب التي ليس بالامكان مع وجودها ترفيع الموظف الى درجة اعلى من الدرجة التي يشغلها ومن ضمن هذه الاسباب عدم وجود درجة اعلى من درجته ، اذ ليس بالامكان في مثل هذه الحالة ترفيعه تطبيقاً للقاعدة العامة التي لا تميز ترفيع الموظف الا لدرجة اعلى شاغرة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ٢٥ جادي الاول سنة ١٣٩٩ الموافق ١٩٧٩/٤/٢٢

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب البنك المركزي الاردني المدير التنفيذي وليد خير الله	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طامش	عضو محكمة التمييز فواز الروسان	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى الساكت	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز محبوب الرشيدان

## قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٩/١/٣٠ رقم ت/١٢٥٨/٦٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة (٢٢) والفقرة (ك) من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما يلي :-

١ - هل ان الفقرة (ب) من المادة (٢٢) المشار اليها تنطبق على الموظف المتقاعد سواء كان مدنيا ام عسكريا اذا اصبح موظفا في المنظمة التعاونية بحيث لا يجوز له الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين الراتب الذي يتقاضاه من المنظمة ام ان حكم هذه الفقرة لا ينطبق عليه في هذه الحالة ؟

٢ - هل ان الموظف المصنف في الحكومة الذي سبق ان استخدم في المنظمة التعاونية بوظيفة غير مصنفة او يعقد او بالراتب المأطوع يخضع لحكم الفقرة (ك) المضافة للمادة الخامسة من قانون التقاعد المدني بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥ بحيث يحسب له ثلثا هذه الخدمات خدمة مقبولة للتقاعد ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ وتديق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان الفقرة (ب) من المادة (٢٢) المطلوب تفسيرها تنص على ما يأتي (على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص مدنيا كان ام عسكريا عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او قف او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها . وتشمل كلمة (موظف) لأغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع او لقاء عائدات او بالأجرة اليومية . . . الخ ) .

٢ - ان الفقرة (ب) من المادة الخامسة المشار اليها تنص على ما يأتي (بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من المادة الثالثة من هذا القانون يعتبر ثلثا مدة الخدمات غير المصنفة او يعقد او بالراتب المنقطع التي قضاها الموظف المصنف الموجود في الخدمة اثناء نفاذ احكام هذا القانون مقبولة للتقاعد وذلك سواء اكانت تلك الخدمات على حساب الموازنة العامة او موازنة إحدى المؤسسات الحكومية او ضريبة المعارف او اجور العمل الاضافي على ان يجري اقتطاع العائدات التقاعدية على اساس الرواتب التي تقاضاها الموظف خلال الثلاثين الاخيرين من تلك الخدمات ) .

ويستفاد من نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) ان واضح القانون قد حدد انواع الوظائف التي يتمتع على الموظف المتقاعد ان يجمع بين راتبها وراتبه التقاعدي الذي تقاضاه عن خدمته في الحكومة . وهذه الوظائف هي : الوظيفة في الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او قف او اية هيئة رسمية اخرى تابعة للحكومة .

ولهذا فان مناط التفسير فيما يختص بالسؤال الاول هو ما اذا كانت المنظمة التعاونية داخلة في مفهوم المجالس والسلطات والمؤسسات والهيئات المنصوص عليها في هذه الفقرة فيمنع عندئذ الجمع بين راتب التقاعد الحكومي وراتب الوظيفة في المنظمة ام انها ليست كذلك فلا يمتنع الجمع بين هذين الراتبين

وبالرجوع لقانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ الذي انشئت المنظمة التعاونية بمقتضاه نجد أن المادة السادسة منه نصت على أن المنظمة التعاونية هي منظمة أهلية ولها شخصية اعتبارية مستقلة ولا يوجد في هذا القانون ما يمكن أن يستخلص منه أن هذه المنظمة هي مؤسسة أو هيئة رسمية أو تابعة للحكومة بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة (ب) المشار إليها. وقد كان هذا الديوان اصدر قراراً برقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ أيد فيه هذا النظر بأن قرر أن المنظمة هي مؤسسة أهلية وليست من السلطات أو المؤسسات الحكومية.

أما القرار الصادر عن محكمة العدل العدل برقم ١٠٩ لسنة ٩٧٥ فإنه لم يقض بأن المنظمة التعاونية هي مؤسسة أو هيئة رسمية، إذ لو كان قد قضى بذلك لامتنع على هذا الديوان تفسير هذه البقرة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من الدستور وإنما قضى القرار بأن المنظمة التعاونية هي مؤسسة عامة. وبليبي أن ليس كل مؤسسة عامة تعتبر مؤسسة رسمية ذلك لأن عبارة (مؤسسة عامة) تطلق على كل هيئة يتم انشاؤها بقانون أو أية أداة تشريعية أخرى وأغراضها ذات نفع عام ولو لم تكن مؤسسة حكومية أو تابعة للحكومة كما هو واضح من القرار الصادر عن هذا الديوان بتاريخ ١٩٦١/١١/٧ رقم (١٠).

ولهذا فإن نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) لا ينطبق على الموظف في المنظمة التعاونية، وبالتالي فإنه من الجائز للموظف الحكومي المتقاعد سواء كان مدنياً أو عسكرياً أن يجمع بين راتب تقاعده وراتب وظيفة في المنظمة التعاونية.

أما عن النقطة الثانية فإن المقصود بالخدمات غير المصنفة أو بعقد أو بالراتب المقطوع التي أوجبت الفقرة (ك) من المادة الخامسة احتساب ثلثها خدمة مقبولة للتقاعد هي الخدمات في الدوائر والمؤسسات الحكومية أو الخدمة على حساب ضريبة المعارف أو أجور العمل الإضافي كما هو صريح النص. ولهذا فلا يدخل في مفهوم هذه الخدمات الخدمات غير المصنفة أو بعقد أو بالراتب المقطوع التي سبق أن قضاه الموظف الحكومي المصنف في المنظمة التعاونية وذلك لأن هذه المنظمة هي منظمة أهلية كما أسلفنا.

لهذا ما تقرر في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما.

صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٩ الموافق ١٩٧٩/٤/٢٢.

مندوب وزارة المالية	عضو	رئيس ديوان التشريع	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	عضو	في رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	تفسير القوانين
صبيح الحسن	عيسى طهاس	فواز الرويسان	نجيب الرشيدان	موسى السكيت

### اعلان

عن تاريخ بدء تنفيذ اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تنغافيا الشعبية .  
تعتبر اتفاقية النقل والترحال المقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تنغافيا الشعبية والمنشورة بالجريدة الرسمية عدد ٢٨٣٧ تاريخ ١٩٧٩/١/٢٤ ، نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ ١٩٧٩/٣/٧ .

### تصحيح خطأ

ورد على الصفحة ( ١٣٨١ ) من عدد الجريدة الرسمية ( ٢٧٨٥ ) الصادر بتاريخ ١٦ أيار سنة ١٩٧٨ أن نظام موظفي مؤسسة التلفزيون الأردني رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٧٨ صادر بمقتضى المادة ( ٤ ) من قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الأردنية الهاشمية رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ خطأ .

والصواب أن النظام رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٧٨ صادر بمقتضى المادة ( ٤ ) من قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الأردنية الهاشمية رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٨ .